الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور

بقلم جولي فلينت

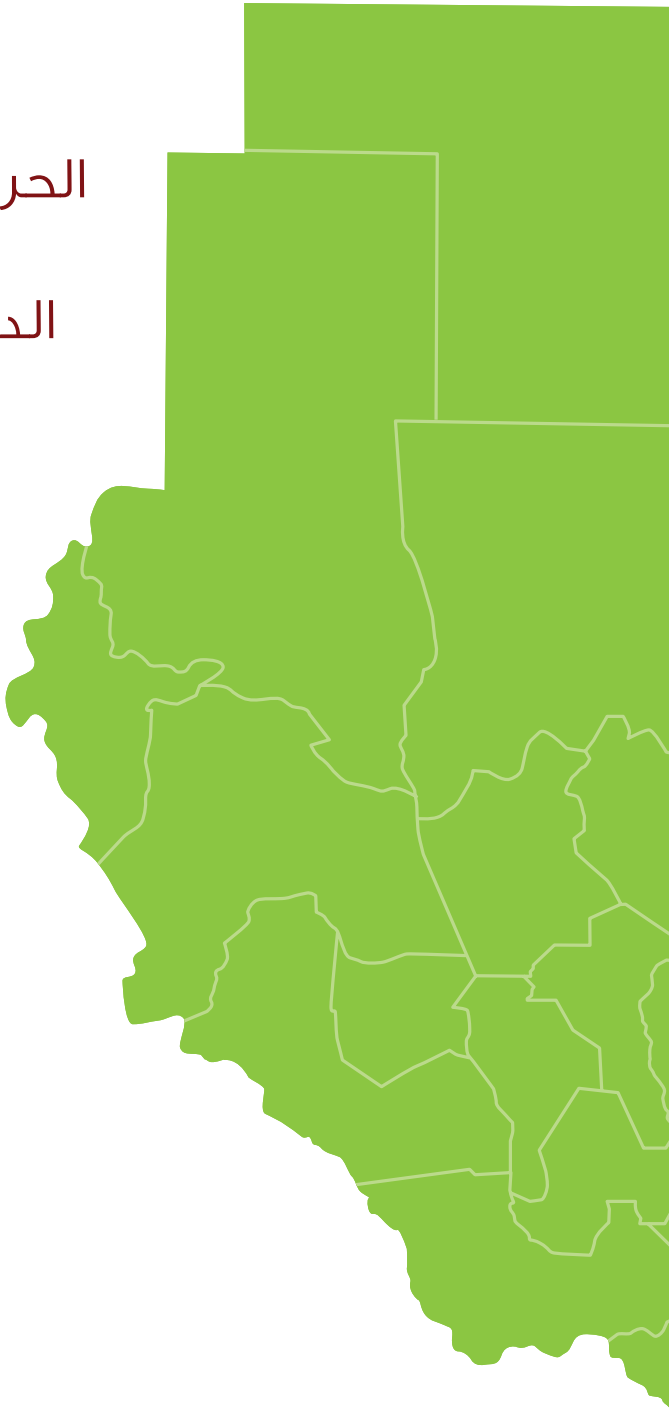

small arms survey

HSBA

٢٢

الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور

بقلم جولي فلينت

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

HM Government

Ministerie van Buitenlandse Zaken

حقوق النشر

نشر في سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

© مسح الأسلحة الصغيرة – المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف ٢٠١٠

طبعة أولى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة اصدار أي جزء من هذا المطبوع أو تخزينه في نظام استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل من دون أذن خطي مسبق من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما يسمح به القانون بوضوح أو بموجب شروط متفق عليها مع المنظمة المناسبة لاستنساخ الصور. ترسل الاستفسارات المتصلة بإعادة الاصدار الذي يخرج عن النطاق المبين أعلاه إلى مدير المطبوعات، مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان التالي.

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc, 1202, Geneva,Switzerland

تحرير: اميل ليبرن وكلير مك إيفوي
تحضير النسخة: تانيا أنولوكي
تدقيق اللغة: دونالد ستراتشن

رسم الخرائط: جيليان لوف وماب غرافيكس

طبع في أوبتما وبالاتينو من قبل ريتشارد جونز *(rick@studioexile.com)*

طباعة *Nbmedia* في جنيف – سويسرا

رقم الإيداع الدولي *ISBN 978-2-940415-41-0*

المحتويات

مصطلحات ومختصرات ٦

أولاً ملخص تنفيذي ٧

ثانياً خلفية الصراع ١١
عرب دارفور ١١
الصراع بين الرعاة ١٣

ثالثاً "ائتلاف قبائل ضد الرزيقات" ١٧
عدو واحد ١٧
"الأرض موجودة ولكنها فارغة" ١٨

رابعاً حرب المسيرية – الرزيقات ٢١
حرب غير متكافئة ٢١
تسليح القبائل ٢٣

خامساً الخاتمة ٢٦

الحواشي ٢٨
المراجع ٣٥
نبذة عن المؤلفة ٣٦

مصطلحات ومختصرات

اتفاق السلام الشامل	*CPA*
اتفاق دارفور للسلام	*DPA*
المحكمة الجنائية الدولية	*ICC*
المشرد داخلياً	*IDP*
حركة العدل والمساواة	*JEM*
حزب المؤتمر الوطني	*NCP*
منظمة غير حكومية	*NGO*
حزب المؤتمر الشعبي	*PCP*
قوات الدفاع الشعبي	*PDF*
القوات المسلحة السودانية	*SAF*
الجنيه السوداني	*SDG*
جيش تحرير السودان	*SLA*
حركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان	*SPLMA*
بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشتركة في دارفور (اليوناميد)	*UNAMID*

١. الملخص التنفيذي

على مدى أربع سنوات تقريبا، لم تكن الحرب بين الحكومة والمتمردين، التي أندلعت في عام ٢٠٠٣، هي وحدها السبب الأكبر لحالات العنف القاتل في دارفور، في اقليم السودان الغربي، إنما السبب يعود إلى الاقتتال بين القبائل العربية التي سلّحتها الحكومة في حملة مكافحة التمرد. وعلى الرغم مما خلفه هذا الاقتتال من مصرع ألف شخص في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٠، وتشريد آلاف المدنيين وبقاء عشرات الآلاف بلا حمايةٍ، إلا أن هذا الاقتتال غير مفهوم إلا قليلاً كما أن أطرافه غير معروفة كثيراً رغم الحضور الدولي الكبير الذي أوجدته عملية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المختلطة في دارفور (اليوناميد) والمكونة من ثلاثة آلاف عنصر. وكما هو الحال مع التمرد في سنواته الأولى، فإن قتل العرب على يد العرب في تصاعد من دون أي تعليق يذكر من خارج السودان. وبخلاف التمرد، شهد هذا الاقتتال تسجيلاً جزئياً على الأقل، لحالات الوفيات من قبل قوات حفظ السلام، كما لاقى تغطية جيدة من قبل بعض الصحافيين السودانيين[1].

أطراف الصراع ومعظم ضحاياه هم من رعاة القبائل العربية التي وقفت إلى جانب الحكومة في حملتها لمكافحة التمرد. وقد تلقت جراء ذلك الغنائم والأراضي وأحيانا الرواتب بعد سنوات من التهميش تآكلت خلالها حقوقها التقليدية المتمثلة بالوصول إلى المراعي والمياه، وحيل دونها ودون أبسط الخدمات. فالقتال هو في أحد مستوياته، كفاح من أجل الفوز بغنائم من خلال حملة مكافحة التمرد واستخدام الأراضي والحصول على منفذ عبرها، وهي الأراضي التي طردت منها الميليشياتُ الداعمة للحكومة، أو "الجنجويد"، القبائلَ الزراعية والتي اعتبرت منحازة إلى الحركات المسلحة. هذا الأمر الذي لم يعالجه بشكل جدي ومستدام لا الوسطاء الدوليون ولا المؤسسات ولا الحكومات الفيدرالية والولائية، هو مزيج متفجر من المظالم العرقية والسياسية والاقتصادية ممزوجا بالجريمة المنظمة وسرقة الماشية بقوة.

فما بدأ بوصفه نزاعات منعزلة بين القبائل ما لبث أن تحول إلى معارك جارية بين المجموعات القبلية، عضّدها الجانبان بإشراك أبناء عمومتهم من تشاد. ونظراً لضعف الاهتمام بأمور الرعاة أو توصياتهم، فقد أتسمت اتفاقات المصالحة بقصر أجلها وهي التي أشرف عليها مسؤولون حكوميون (بمن فيهم ضباط أمنيون ذوو ارتباط بعملهم بالميليشيات)، وعبّر زعماء القبائل على جهتي النزاع عن قناعتهم بأن الخرطوم تشجّع القتال، حتى لو اقتصر ذلك فقط على عدم التدخل بقوة لوقفه، في محاولة منها لإضعاف سلطة "الجنجويد" لسوء العلاقات معها. وفي عام ٢٠٠٧ قامت بعض الميلشيات بحركة تمرد رئيسية ضد الحكومة؛ أما آخرون فقد أجروا صفقات متنوعة مع الحركات المسلحة، ومن ذلك ما وقع مؤخراً وأقلق الخرطوم أكثر القلق، بانخراطهم في حركة العدل والمساواة بقيادة خليل إبراهيم.

خارطة ١ دارفور، السودان
شمال دارفور
وادي هوار
فوراوية
جبل ميدوب
خايم
تشاد
طينة
دور
جرجيرة
أبو قمرة
عين سيرو
مستريحه
أم سيدير
كتم
مليط
عامو
الفاشر
الجنينة
كبكابية
بركات سريا
وادي باري
طويلة
السـودان
غرب دارفور
جبل مرة
نرتتي
زالنجي
شنغيل توبي
هبيلا
كاس
ديليج
شعيرية
فور برنقا
وادي صالح
مكجر
مهجرية
نيالا
خسكانيتة
عد الفرسان
الضعين
جنوب دارفور
جمهورية أفريقيا الوسطى
حدود دولية
حدود ولاية
طريق رئيسي
العاصمة
عاصمة الولاية
مرتفعات
0 km 100
مصر
البحر الأحمر
الخرطوم
تشاد
السـودان
إثيوبيا
جمهورية أفريقيا الوسيطى
جمهورية الكونغو الديمقراطية

الآثار المترتبة على القتال هي آثار بعيدة المدى. فالعرب مجتمعين، هم أعظم قوة قتالية في دارفور، وهم يمتلكون قدرات ومعنويات عسكرية تخشاها الحكومة نفسها. وخلافهم – واقتناعهم بأن الحكومة تهدف إلى "تفريقهم وتدميرهم"[٢] – يهددان بقيام اصطفاف قوى من جديد في دارفور، يمكن أن يبعث حياة جديدة في تمرد مُجهد وهو يحاول رسم إعادة استراتيجيته وفق التقسيم المتوقع للبلد في عام ٢٠١١.

ورقة العمل هذه تتفحص خلفية الاقتتال وتطوره بين الطرفين الرئيسيين: الأبالة رعاة الإبل والبقّارة رعاة المواشي[٣]، وبعض تداعياته[٤]. الخلاصات الرئيسية هي كما يلي:

- الإقتتال العربي الداخلي هو المسبب الأكبر بمفرده لحالات الوفيات العنيفة في دارفور منذ توقيع اتفاق السلام في دارفور في شهر أيار/مايو ٢٠٠٦. وقد أتخذ الاقتتال أبعاداً جديدة في عام ٢٠١٠ حين تحولت الاشتباكات بين القبائل الرعوية إلى معارك ضارية بين الأبالة والبقّارة – وعلى وجه التحديد بين بطون من إبالة الرزيقات الشمالية ومجموعة فضفاضة من قبائل البقّارة اصطفت مع المسيرية. الطرفان أستخدما أسلحة أمدتهما بها الحكومة من دون أن تترتب على ذلك عواقب، والاثنان قالا بأن الحكومة لا تتحرك بأي شكل جدي للفصل بينهما أو توقيفهما.

- التوترات من الشدة بحيث أن أحداثاً صغيرة نسبياً قد تترتب عنها موجة من الوفيات، فوراء الحوادث الفورية التي قد تشعل الاقتتال، هناك شبكة معقدة من المسببات، منها المنافسة على الأراضي المشاع والاختلالات والغيرة الناشئة عن تلاعب الحكومة وعسكّرتها وارتفاع نسبة عمليات اللصوصية والإجرام بشكل عام على خلفية ضعف الحوكمة وهشاشة السلطة التقليدية.

- الزعماء التقليديون المشاركون في الجهود الرامية لانهاء القتال يعطون الأولوية لإجراءات الحكومة للحد من الأسلحة والذخائر وتحسين الأمن والإدارة، فضلا عن مشاريع للتخفيف من حدة الفقر بالنسبة للبدو الرحل والحرية في التنقل على طول المراحيل (طرق التموين). فالصراع في نظر العديد من الأبالة ليس مجرد حرب من أجل الحصول على الموارد، بل هي حرب هوية تخاض حفاظاً على الثقافة البدوية التي يعمل الصراع وسياسات الحكومة معاً على تدميرها.

- لا زال تهميش الأبالة مستمرا، وهذا يجعلهم عرضة للتعبئة على يد عناصر حزب المؤتمر الوطني الميهمن في الحكومة.

- يشكل العرب الآن جزءاً مهماً من جنود حركة العدل والمساواة وهم يعززون حركة التمرد ويبرزون ظاهرة العسكّرة العربية وانفصالها عن السيطرة القبلية.

- يعتقد القادة العرب أن الجهات التي سلّحت قبائلهم تريد أن ترى الضعف يدب فيهم – بما في ذلك قيام بعضهم بقتل البعض الآخر– لكنهم لن يحاولوا نزع سلاحهم طالما

ظل احتمال نشوب حرب جديدة بين الشمال والجنوب ماثلاً، ولا سيما حرب قد تشعلها النزاعات في أبيي أو على طول الحدود بين الشمال والجنوب.

- يظن العرب في دارفور أن حزب المؤتمر الوطني قد ألحق الهزيمة بالمجتمع الدولي من الناحية التكتيكية واستنفده دبلوماسياً. كما يعتقدون بأن الحكومة لا تريد السلام في دارفور، بل تريد عدم استقرار أمني مستعر بعض الشيء للحيلولة دون اعطاء دولة جنوب السودان المستقلة عمقاً استراتيجياً في شمال الحدود.

- رغم التشدق بضرورة إشراك العرب في عملية السلام في دارفور، إلا أنهم بقوا على الهامش، وما زال لا ينظر إليهم بوصفهم شركاء استراتيجيين في البحث عن السلام. إن استمرار الفشل في إشراكهم بطريقة ذات معنى سوف يضمن استمرار تعقد الصراع بشكل متزايد.

يخشى العديد من القادة العرب، بمن فيهم زعماء القبائل الذين دعموا بدايةً حملة مكافحة التمرد، من أنهم علقوا داخل دائرة مفرغة من العسكّرة والخروج على القانون لأنهم على يقين بأن نجاتهم ترتبط على المدى البعيد بنجاة جيرانهم. غير أن الحكومة، في الوقت الحاضر، هي الطرف الوحيد الذي يدعمهم وإن اقروا بكونه دعماً انتهازياً. ومن دون استراتيجية للخروج من هذا الارتباط، والتعامل مع هذه الجماعات بغية كسر هذه الحلقة، فسيتعذر حكم دارفور وسيصبح الصراع المسلح عبارة عن مزيج من الانشطة السياسية والإجرامية ومسائل محلية ووطنية وستكون أبرز معالمه.

٢. خلفية الصراع

عرب دارفور

الصراع في دارفور هو نتاج مجموعة معقدة من العوامل بما في ذلك النزاعات من أجل الحصول على الموارد الطبيعية والسيطرة عليها والتوزيع غير المتكافئ للقوة الاقتصادية والسياسية وغياب إدارة قوية وعادلة والعسكّرة وانتشار الأسلحة الصغيرة. فالصراع بين المجموعات العربية، أو تلك التي تعرف نفسها بأنها عربية، ليس شأناً جديداً. فالرزيقات والمعالية تقاتلتا في جنوب شرق دارفور في الستينات على حقوق إدارية وقانونية. أما الرزيقات وبني هلبة فقد اشتبكتا طلباً للكلأ والماء لقطعانهما في جنوب – غرب دارفور في السبعينات. وفي منتصف الثمانينات أدخلت توليفة مميتة من العوامل والمسببات الرعاة المزارعين، عرباً وغير عرب، في دوامة مواجهة مستمرة. وتمثلت هذه العوامل في الجفاف الكبير لسنتي ١٩٨٤– ١٩٨٥، وتداعيات الحرب المتسربة من تشاد، وأيديولوجية سياسية مبدؤها التفوق العربي قادمة من ليبيا (وشجعتها الخرطوم).

وإذ قامت ليبيا بتسليح عرب دارفور، واقام غير العرب بمن في ذلك قبيلة الفور اتصالات مع تشاد، غضت حكومة رئيس الوزراء الصادق المهدي الذي كان في حاجة إلى الأموال الليبية، الطرف عن التوترات المتصاعدة. ففي حرب ١٩٨٧– ١٩٨٩ التي جرت بين الفور والعرب في جبل المرة وحول لُكامه، حيث معقل الفور، اطلق على غير العرب جميعاً لقب الزرقة (السود) لأول مرة. وفي الوقت الذي أعلنت فيه المجموعات غير العربية بقيادة الفور والزغاوة والمساليت تمردها على الحكومة في عام ٢٠٠٣، كانت الهوية الإثنية المعقدة في دارفور قد تحولت إلى ثنائية "افريقي" مقابل "عربي"، لتصبح بذاتها دافعاً من دوافع الصراع.

ونظراً للأسلحة التي قامت حكومة السودان بمد المجموعات المسلحة المتحدرة من المجتمعات العربية بها لمكافحة التمرد، فإن هذه المجموعات ستشكل لو اتحدت، أقوى قوة مقاتلة في دارفور[٥]. إن «الإبادة المتواصلة»[٦] لغير العرب منذ عام ٢٠٠٦، ليست السبب الوحيد والأكبر لحالات العنف المميتة في دارفور، بل الإقتتال بين المتعاونين السابقين مع الحكومة[٧]، الذين يطلق عليهم اسم "الجنجويد". فالقتال العنيف الذي اندلع مؤخراً دفع رعاة الإبل الأبالة من مجموعة قبائل الرزيقات الشمالية ليقفوا ضد رعاة المواشي البقّارة المرتبطين بقبيلة المسيرية. وجرى الاقتتال عند حواف جبل مرة وحوله. ومما يدعو للمفارقة في هذه المواجهة ظهور بعض الصور النمطية العنصرية نفسها التي غذت حملة مكافحة التمرد[٨].

ولاية جنوب دارفور كانت مركز الاقتتال، وهي الولاية الوحيدة من بين ولايات دارفور الثلاث التي يشكل العرب فيها الأغلبية. كما عرفت هذه الولاية أخطر تمرد قامت به القوات شبه العسكرية للزريقات الشمالية ضد الحكومة التي سلحتها في عام ٢٠٠٣ – أتباع محمد حمدان دوغلو، الملقب بـ"حميتي»[٩]، وهو من اولاد منصور أحد بطون ماهرية الرزيقات الشمالية، الذين أقاموا في جنوب دارفور منذ أواخر الثمانينات.

وأفصح مسؤولون في اليوناميد قائلين إنه بين ٨٠– ٩٠ بالمائة من حالات العنف المميت المسجلة في جنوب دارفور بين سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ سببها القتال بين العرب. وبعد أن طرأ انخفاض كبير على حالات العنف المميت في جميع دارفور في عام ٢٠٠٨، أندلع القتال العربي الداخلي مجدداً على نطاق واسع في مطلع عام ٢٠١٠ حاصداً ما يقرب من ألف قتيل في الأشهر التسعة الأولى من السنة [i]. أما العرب فقد أشاروا إلى عدد أعلى من ذلك بكثير، لا سيما بين الأبالة، الذين قلما يكشفون عن عدد قتلاهم. ومع ذلك لم يحظ العنف الذي وقع على المجتمعات العربية غير المحمية إلا بنزر يسير من الاهتمام الدولي، وكاد الاهتمام يكون معدوما من قبل منظمات حقوق الإنسان ولم يتم كسر حاجز الصمت عن القتل الجماعي لسنتي ٢٠٠٣– ٢٠٠٤ إلا من خلال جهود مجتمع الإغاثة الإنسانية الدولي [ii] . لقد كان تمثيل العرب ناقصاً في محادثات السلام لحل أزمة دارفور في الدوحة ولم يرد اقتتالهم المستمر على جدول أعمال المحادثات، كما لم تظهر فكرة الوساطة بين العرب المتقاتلين في جهود الوساطة.

ولفهم الصراع الحالي، يمكن فصل العرب في دارفور إلى ثلاث مجموعات رئيسية، مع التحذير من خطورة التعميم المطلق حيث أن التمييز بين مجتمعي الأبالة والبقّارة غير واضح في كثير من الأحيان، ولا سيما في جنوب دارفور، حيث يمكن أن يكونا رعاة ومزارعين في آن واحد (توبيانا، ٢٠٠٩، ص٨٢):

- أبالة الرزيقات الشمالية الذين لا يماطون أرضا وهم من شمال دارفور، ويشكلون العمود الفقري للقوات بالوكالة التي تسلّحها الحكومة. فبعد عقدين من معاناة كارثية سببها جفاف منتصف الثمانينات، فإن الرزيقات الشماليين هم من أكثر الناس حرماناً من الخدمات وأكثرهم عسكرة من أي قطاع آخر من قطاعات مجتمع دارفور. فاغلاق مراحيلهم – من قبل زغاوة شمال دارفور حتى قبل بدء التمرد، ومؤخرا اغلاق تلك المراحيل في أجزاء من غرب وجنوب دارفور من قبل عرب آخرين، ضيق الخناق على طريقتهم الرعوية – واجبرهم على التنوع متبنين استراتيجيات غير موائمة، بما في ذلك العسكّرة، بوصفها وسيلة سيطرة على الموارد أو الحد من وصول الآخرين إليها (يونغ، ٢٠٠٩).

إطار رقم ١ **ملكية الأراضي في دارفور**

نظام حيازة الأراضي في دارفور، أو دار فور، كما كانت تسمى في ذلك الوقت، يعود الى سلطنة الفور (١٦٥٠– ١٩١٦)، عندما منح سلطان الفور الحواكير (الملكية، وهي جمع حاكورة) للمجموعات القبلية والأفراد معاً. أما البريطانيون، الذين لجأوا إلى حكم دارفور بواسطة "الإدارة الأهلية" لزعماء القبائل، فقد أدخلوا نظام الديار القبلية الذي أسبغ على الناظر بشكل واضح (زعيم القبيلة الأقوى) سلطة بلا منازع على الجماعات العرقية وحق الاختصاص بالشؤون المدنية داخل أراضيه[١٢]. وكانت من أهم مهام الناظر تخصيص الأراضي وتسوية النزاعات المدنية.

وخص البريطانيون جميع المجموعات المستقرة الكبيرة تقريبا في الاقليم بدار، وأحيانا عملوا على نقل مجتمعات محلية بأكملها لإنشاء كتل متجاورة عرقياً. ومُنح معظم الرعاة في دارفورمزيجاً من الدار وحق الوصول إلى المراعي وفق تقويم سنوي مرتب مسبقاً[١٣]. بيد أن بعضاً من جماعات البدو الرحل في شمال دارفور، ومنهم الرزيقات الشمالية، لم يحصلوا على اراض[١٤]، الأمر الذي عمل على تأجيج دوامة من الصراعات القبلية والمظالم الاقتصادية التي بلغت ذروتها بعد نصف قرن بظهور الميليشيات المدعومة من الحكومة التي تعرف الآن باسم "الجنجويد". اعتمد الرزيقات الشمالية، لعدم امتلاكهم ارضاً خاصة بهم، على الحقوق العرفية لرعي حيواناتهم وريها في المناطق التي يسيطر عليها المزارعون. وعلى

الرغم من أنه نظام مرن يوازن بين مصالح الملاك ومستخدمي الأراضي، إلا أن الاعتماد على الحقوق العرفية داخل الحواكير وديار الآخرين أضحى مشكلة متزايدة نظراً لانتشار التصحر جنوباً، وتوسع المزارع وتغلغل نزعة التفوق العربي الذي صيّر الجيران أعداء. وفي أعقاب الجفاف والمجاعة الكبيرة لسنتي ١٩٨٤–١٩٨٥، حاولت جماعات المزارعين المستقرين استبعاد البدو عن أراضيهم، رافضين اصول الضيافة التقليدية خوفاً من أن يعمل المهاجرون على تغيير التوازن العرقي لمناطقهم مما يؤثر على الحقوق العرفية للجماعات المضيفة.

الأرض ليست موردا اقتصاديا فحسب. فهي، إلى حد كبير جداً، من علامات السلطة السياسية، خاصة بالنسبة للأبالة المهمشة. فالقبائل التي تسيطر على دار تتمتع بميزة سياسية مردها إلى أن المجموعة التي تتمتع بالغالبية تتمتع بالهيمنة على التمثيل السياسي والسيطرة ضمنياًعلى الموارد والقدرة على الوصول إليها. فحرمان أبالة دارفور من الحق في الأرض جرّدهم من القوة السياسية، وبالتالي من الحصول على الحقوق والخدمات بشكل أعم (يونغ، ٢٠٠٩، ص ٤٩– ٥٠). إن مطالبهم الراهنة والتي بدأ الاعتراف بها دولياً الآن، يمكن التعبير عنها بتحقيق العدالة والحصول على الخدمات الأساسية، ولا سيما التعليم.

- المهاجرون حديثاً إلى غرب وجنوب دارفور، – خصوصا الأودية الخصبة في جنوب جبل المرة وغربه. الكثير من هؤلاء المهاجرين، وجلهم من البقّارة، أبعدوا من تشاد المجاورة بسبب الحرب الأهلية والجفاف في مطلع السبعينات؛ أما الآخرون فقد تم تشجيعهم على زيادة أعدادهم وتقوية النفوذ السياسي لقبائلهم في دارفور١. وليس لهذه المجموعات الصغيرة أرض، ولكنها حظيت من خلال الممارسات العرفية بحق استخدام الأراضي والمياه على طول خط المراحيل وفي الدامرات (مستوطنات البدو الرحل وشبه الرحل، وهي جمع دامرة) (انظر إطار رقم ا). وحيث أنهم غير متأكدين من موقعهم في دارفور، ولأنهم بدون سلطة إدارية وسياسية والتي عادة ما تأتي من حيازة الأرض، فقد اسبغوا أولوية على حيازة سندات ملكية الأراضي .
- البقّارة من رعاة الماشية في جنوب دارفور– بني هلبه، الهبانية، الرزيقات، والتعايشة – ولهم أراضيهم القبلية الخاصة بهم (الدار أو الديار)، ولهم زعامات تقليدية قوية، أو إدارات أهلية. وباستثناء النخب السياسية الصغيرة التي انضمت الى الحكومة، تعارض قبائل البقّارة الكبيرة سياسات الحكومة عموما إزاء دارفور، بما في ذلك استخدام القبائل ككقوة عسكرية بالوكالة.

الصراع بين الرعاة

شهدت المناطق التي يقاتل فيها العرب بعضهم بعضاً الآن ثلاث موجات من الهجرة وصراعاً ساهم في الانهيار المستمر لمناطق عيش الأبالة والبقّارة التي كانت في السابق منفصلة. وكل موجة منها كانت أقل "قبلية" وأكثر دماراً من الموجة السابقة.

إن الجفاف الذي عرفته منطقة الساحل بين سنتي ١٩٧٠– ١٩٨٤ والأضرار التي لحقت ببيئة الصحارى الشمالية أحدثت تغيراً في حياة بداوة أبالة دارفور، إذ قاموا، بحلول الثمانينات، بتغيير وجهة هجرتهم السنوية نحو موطن البقّارة في جنوب دارفور. وظن الأبالة بأن البقّارة، بوصفهم عرباً ورعاة، بأنهم سيقومون بايوائهم وايواء قطعانهم ضيوفاً. بيد أن البقّارة كانوا تحت ضغط أيضاً – من القبائل المستقرة التي أندفعت جنوباً بسبب الجفاف واستفردت بمساحات كبيرة

بغرض العيش والإتجار الزراعي. كما واجهت ضغط أثرياء البقّارة الذين كانوا قد وسعوا نفوذهم في حقل الزراعة. هذه التغيرات أوصدت طرق مراحيل البقّارة وحرمتهم من المراعي، بما في ذلك مواضع المراكز البيطرية حيث تتركز قطعانهم[١٦]. وبدأوا بتطويق المراعي بأسوار من الشوك لمنع ابناء عمومتهم من رعاة الإبل من الرعي فيها.

في عام ١٩٧٤، لقى أكثر من ٢٠٠ شخص مصرعهم عندما اشتبكت الماهرية مع بني هلبة في دار بني هلبة. واستخدم الأبالة آنذاك أسلحة "حديثة"، من ضمنها بنادق ايه كي – ٤٧؛ أما بني هلبه فكانوا لا يحملون إلا أسلحة "تقليدية" – سيوف، ورماح وبنادق قديمة في بعض الأحيان – ولم ينقلب سير المعركة إلا عندما استهدفوا إبل الأبالة[١٧]. وفي مؤتمر المصالحة الذي عقد في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦ وافقت البقّارة على دفع دية، لكنها طالبت بضبط سلوك الأبالة في الرعي وتنظيمه. وبعد مضي عقد من السنوات، وفي عام ١٩٨٦، رفعت الهبانية احتجاجاً رسمياً على الماهرية في الخرطوم متهمة إياها بقطع الأشجار بشكل عشوائي وقتل الحيوانات البرية. وحظر على الماهرية دخول دار الهبانية بعد إعلان الناظر صلاح علي غالي بأنهم سيقتلونهم حال دخولهم الدار، وحمل الحكومة مسؤولية ذلك.

وفي ذلك الوقت تقريبا، رحل الرعاة العرب من تشاد بسبب الجفاف وانعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي، إلى غرب وجنوب دارفور. وببلوغ حركة الترحال هذه ذروتها حين بلغ الجفاف أسوأ حالاته في منتصف الثمانينات، كان ظهور التحالف العربي القائل بالتفوق العربي قد أثار استقطاباً عرقياً وطفق العرب المسلحون بحرق القرى غير العربية (فلنت ودي وال، ٢٠٠٨، ص ٥٢–٤٩). أما المهاجرون من تشاد الذين ما عرف تاريخهم تعايشاً مع جماعات دارفور غير العربية، فهم معروفون بكونهم من أكثر الجماعات المسلحة عنفاً. وتدليلا على ذلك نورد أمثلة: في جنوب دارفور، أحرقت المسيرية من تشاد عشر قرى في غرب كاس في ليلة واحدة في شهر تشرين الأول/أكتوبر١٩٨٧. وأحرق بني حسين من المسيرية والسلامات من تشاد عدداً أكبر من القرى في الشمال الغربي لكاس. ونشأت قرى جديدة يسكنها المهاجرون، ومن بينها نجامينا الكائنة في جنوب غرب كاس[١٨].

وبحلول منتصف التسعينات ما عاد الأبالة يبحثون عن المياه وحقوق الرعي فقط. فنتيجة للضغوط على سبل كسب العيش الآتية خاصة من النزاع وانسداد طرق الهجرة الموسمية، فكر بعضهم في الاستقرار اعتقاداً منهم بأن الاستقرار وحده سيجلب لهم التنمية والخدمات والتعليم لأطفالهم. كما أدرك قادتهم السياسيون، وهم قوة أضعف من أن يعبروا عن احتياجاتهم، بأن القوة السياسية تأتي مع الأرض. ونظراً لقيام حكومة الرئيس البشير بتجنيد العرب لـ"ألوية السلام" شبه العسكرية رداً على غزو جنوب السودان لدافور في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بات واضحاً انه من الممكن مقايضة الدعم السياسي والعسكري بالحصول على الأرض. (زعم زعماء الفور آنذاك بأن محاميد الرزيقات الشمالية بقيادة موسى هلال [١٩] وعدوا بالأرض الخصبة الكائنة غرب جبل مرة).

إطار رقم ٢ مشاركة الأبالة في الاقتتال العربي الداخلي

قبيلة الرزيقات أكبر القبائل العربية وأقواها في دارفور. وتتألف هذه القبيلة من جزءين – الرزيقات الشمالية وهم بغالبيتهم من رعاة الإبل من ولاية شمال دارفور بشكل أساس، لكن لديهم فروعاً في ولايتي غرب وجنوب دارفور. والجزء الثاني هي الرزيقات الجنوبية، وغالبيتهم من رعاة الماشية يتركز معظمهم في جنوب شرق دارفور تحت سلطة ناظرهم، سعيد محمود ابراهيم موسى مادبو. ولم تستجب الرزيقات الجنوبية لدعوة الحكومة في التعبئة لحملة مكافحة التمرد في عام ٢٠٠٣.

وبطون قبيلة الرزيقات الثلاث، وهي المحاميد والماهرية والنوايبة، لها وجود في كلا المجموعتين وقاتلت جميعها ضد البقّارة. يورد جدول رقم ١ الرزيقات الشمالية الأكثر مشاركة في القتال.

جدول رقم ١ الأبالة الأكثر مشاركة في الاقتتال[٢٠]

العشيرة	البطن	شخصيات معروفة	المواقع الرئيسية
المحاميد	أم جلول	الشيخ موسى هلال[٢١] شيخ المحاميد في شمال دارفور منذ عام ١٩٨٤ والقائد الشهير لقوات الزريقات الشمالية شبه العسكرية، مُنح رتبة جنرال في الجيش النظامي. انتخب عضواً في المجلس الوطني في الخرطوم في شهر أبريل ٢٠١٠	مقرهم المستريه قرب كبكابية. في التسعينات، وهب حزب المؤتمر الوطني أم جلول إدارة محلية في منطقة بان جاديد شرقي كاس، يتمتعون بسلطة يمارسونها على البقّارة، بمن فيهم المسيرية وصعدة
	أولاد راشد	آمر حرس الحدود اسحاق كرشا سافا	شمال دارفور أساساً، بدو رحل تماما
	اولاد زيد	العبيد أحمد، آمر حرس الحدود في غرب دارفور مصطفى جميل، آمر حرس الحدود في المستريه	غرب دارفور، حيث يشكلون كبرى بطون المحاميد
النوايبة		عبد الله مسار، مستشار للرئيس عمر البشير العمدة سيف المعادي ذو علاقة وثيقة بموسى هلال علي عند الله وحسين منزول، آمرا حرس الحدود في غرب وجنوب دارفور	غرب دارفور بشكل رئيسي
الماهرية	اولاد منصور	محمد حمدان دوغلو («حميتي»)، منسق حرس الحدود بين الحكومة والقبائل في جنوب دارفور[٢٢] علي يعقوب، آمر حرس حدود	يقال أن أم القرى هي مقر ٧٠٠ من قوات اولاد منصور شبه العسكرية وبحعبتهم أسلحة خفيفة وثقيلة و١٠٠ سيارة جيب لاند كروزر

عريقات		الناظر حماد عبد الله جبريل سعيد سركول، آمر حرس حدود في المسترية موسى اسكوت، آمر حرس حدود	إدارة قبلية في مسري في شمال دارفور، ولديهم عدد أكبر في غرب دارفور
اولاد الكايد		حاكم جنوب دارفور عبد الحميد كاشا منذ أبريل ٢٠١٠	من شمال دارفور أصلا، لكنهم هاجروا جنوباً
المهادي (أبالة، لكنهم ليسوا رزيقات)		محمد زكريا سعيد وحامد بشير آمرا حرس حدود	منطقتا كتم والداوه شمال شرق كبكابية
ترجم رخصه (ليسوا الرزيقات)			نتاج زيجات بين الترجم والأبالة، اعتبرت المجموعة نفسها ترجم حتى حرب عام ٢٠٠٧، إذ اتهموا بالعمل جواسيس للرزيقات وغادروا منطقة ترجم في وادي بلبل

أما في جنوب غرب جبل المرة فقد شغل بني حسين من شمال دارفور وسلامات من تشاد، أجزاءً من وادي العظم. وانتقل بقّارة المسيرية والسلامات من تشاد، جنبا إلى جنب مع اولاد راشد والمهادي وأم جلول من شمال دارفور، إلى محلية أبطا شمال زالنجي، مستوطنين المناطق الزراعية الخصبة القريبة من طرق النقل الرئيسية.

بدأت الموجة الثالثة حين شاع الحديث عن تنظيم تمرد في دارفور وقيام الخرطوم بتعبئة قوات تخوض الاقتتال بالوكالة[٢٣]. ففي غرب دارفور، قام أبالة الرزيقات بحرق قرى مستقرة من كبكابية إلى جلدو. وباتجاه الجنوب، شرق زالنجي، شغلت المسيرية وسلامات من تشاد قرى كانت قد أحرقت في الثمانينات، لكن الفور كانوا قد استوطنوها من جديد. لقد أدعوا بأن الحكومة أخبرتهم "بطرد الفور والاستيلاء على القرى"[٢٤]. وبحكم افتقار الأبالة إلى مدخل للأقسام الشمالية لمراحيلهم، التي قطعتها الحركات المسلحة، فقد تركزوا هم وقطعانهم في جنوب جبل المرة، ولا سيما في المناطق المحيطة بزالنجي غرب دارفور وبنيالا جنوب دارفور. إطار رقم ٢ يستعرض مشاركة الأبالة في الاقتتال العربي الداخلي.

٣. «ائتلاف القبائل ضد الرزيقات»[٢٥]

عدو واحد

بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، التقى ممثلو ٣٣ مجموعة صغيرة من بقّارة جبل مرة في قرية ليمو شمالي كاس، بناء على دعوة من الهوتيه[٢٦]. وهي قبيلة صغيرة نزحت أصلاً من تشاد، كانت قد أصطدمت مراراً وتكراراً بأبالة الرزيقات على الماء والمراعي التي طرد منها الفور الذين جرى ربطهم بتمرد جيش تحرير السودان (SLA). ومع توافر جديد للأرض، كانت الهوتيه قد نوّعت سبل عيشها من تربية الماشية إلى الزراعة، عاملة على توسيع حجم مزارعها، ثم منعت الرزيقات، بحسب إدعائها، من الوصول إلى المراعي وموارد المياه (ساتي، ٢٠٠٩).

وعلى حين قد لا يكون للبعض الذين حضروا في ليمو حاكورة أو داراً، إلا أن لهم حقوقاً تقليدية راسخة في الأرض رغم أن أغلبيتهم ليس لديهم مثل هذه الحقوق[٢٧].

وما دفع إلى لقاء ليمو عبارة عن حربين صغيرتين لكنهما شديدتا التدمير شملتا البقّارة وأبالة الرزيقات في جنوب جبل مرة. الحرب الأولى كانت أول مواجهة دموية بين الهوتيه والنوايبة، أحد فروع قبيلة الرزيقات في منطقة زالنجي. والحرب الثانية كانت معركة دامت ستة أشهر في وادي بلبل بين ترجم، وهم رعاة شبه رحل ومزارعون، وأبالة الرزيقات بزعامة حميتي. الحرب الأولى خلفت ما يقدر بنحو ٢٥٠ قتيلاً، والثانية ضعف هذا العدد[٢٨]. وخشت مجموعات البقّارة الصغيرة في جنوب دارفور، إثر رؤية الدمار والإصابات التي تكبدتها أولاً الهوتيه ثم ترجم، من أن يجري الاستفراد بها الواحدة تلو الأخرى ما لم تتحد[٢٩].

ووفقا لإحدى الروايات لما جرى في لقاء ليمو، بعث بها أحد المشاركين في الاجتماع إلى الرزيقات، فإن البقّارة اتفقوا على "أن عدونا الوحيد هو قبيلة الرزيقات". وقال ممثل قبيلة البرقو، وهم جزء من شعب مابا غير العربي من شرقي تشاد، إن المعارضة للرزيقات ستستمر "حتى يوم الحساب". أما ممثل قبيلة تالبا، وهو حليف وثيق للهوتيه ونائب معتمد محلية كاس، المركز المالي والحضري لمجموعات البقّارة الصغيرة هذه، طلب ممثل القبيلة من كل قبيلة المساهمة بـ٥٠ فرداً لدخول معسكر عسكري سيقام بين قريتي كورولي، الكائنة بين كاس وزالنجي، وجبرا الكائنة على تخوم جبل مرة. لقد قال، بحسب التقارير، بأن قبيلة تالبا "على استعداد للحرب بكل ما لديها من قوة"[٣٠].

وافق البقّارة على أن يضعوا أنفسهم تحت مظلة المسيرية[٣١]. وكانت المسيرية، ذات العدد الأكبر في كردفان منها في دارفور، قد سلحتها الاستخبارات العسكرية في الثمانينات لقتال الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولما أنهى اتفاق السلام الشامل الحرب بين الشمال والجنوب في عام ٢٠٠٥، [٣٢] لم يجر لا نزع سلاح المسيرية ولا مساعدتها على إعادة الاندماج في الحياة المدنية. عدد قليل من أفرادها فقط تم تعويضهم عن سنوات القتال في جنوب السودان. وأنجذب معظمهم

، وهم في الغالب أميون وعاطلون عن العمل، للسلوك الريعي بما في ذلك احتلال الأراضي التي تعود للجماعات غير العربية بقوة السلاح.

ورفضت قوتان اثنتان فقط من المجموعات التي حضرت ليمو الانضمام الى التحالف وهما: المهادي، وهم رعاة من أصل تشادي تربطهم علاقات وثيقة ببعض الرزيقات الشمالية[٣٣]، وترجم التي لم تتلق أي دعم من جيرانها البقّارة وهي تقاتل حرس الحدود بقيادة حميتي.

"الأرض موجودة ولكنها فارغة"[٣٤]

كانت الحرب التي أندلعت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ بين النوايبة والهوتيه ثأرية وعقابية، إذ أبرزت معاً الطبيعة التدميرية لأسلحة الحكومة في حال استخدامها والمنافسة على الأرض التي سيق منها خارجاً أصحابها الأصليون الفور[٣٥]. السبب المباشر لهذه الحرب كان اغتصاب فتاة من النوايبة في سرف عمرة. وبحلول موعد توقيع اتفاق المصالحة في شهر اذار/مارس ٢٠٠٦، كان قد قتل ما يقدر بـ٢٥٠ شخصاً من الهوتيه، وجرح ضعف هذا العدد، وشرد الآلاف (ساتي، ٢٠٠٩، ص ٢٦٨)[٣٦].

ونظراً لتغلغل ثقافة عدوانية جديدة قوضت سلطة الزعماء التقليديين وطمست الخط الفاصل بين القيادة التقليدية والعسكرية، فقد فشلت تسوية النزاع عرفياً. ودفعت الهوتيه، في محادثات توسط فيها شيخ محاميد شمال دارفور موسى هلال، المبلغ المقدر بموجب قانون القبائل لتسوية النزاع ليس مرة واحدة، بل ثلاث مرات (ساتي، ٢٠٠٩، ص ٢٦٧– ٢٦٨). وفي نهاية الأمر تبودلت الشتائم وانهارت المصالحة. ورغم تباين الروايات بخصوص ما حدث من تصدع إلا أن معظم المصادر قالت أن تجدد الحرب جاء على إثر نزول وفد بسبعة رجال من النوايبة إلى منطقة الهوتيه لجمع المبلغ المحدد بحسب الاتفاق، إلا أنهم وجدوا أن نصف المبلغ قد اختفى. وكما قيل، فقد أهان النوايبة الهوتيه، قائلين لهم:"بوسعنا أن نغتصب نحن أيضا! عليكم الدفع". ورد الهوتيه بقتل جميع النوايبة السبعة أعضاء الوفد، الأمر الذي دفع الرزيقات الشمالية إلى القيام بهجوم مضاد كبير[٣٧].

ورغم ما انطوى عليه الاقتتال من خطورة، إلا انه لم يحظ تقريبا بأي اهتمام دولي بينما كانت المفاوضات على اتفاق السلام في دارفور تشرف على الانتهاء في أبوجا، نيجيريا، في شهر أيار/ مايو ٢٠٠٦ [٣٨] .

أما حرب الأبالة – البقّارة الثانية فقد أندلعت بعد ١٨ شهراً، في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٧، عندما هاجمت الرزيقات ترجم في وادي بلبل، وهو واد خصب يقع في جنوب جبل مرة، كان قد طرد منه الفور في عام ٢٠٠٤. وعلى الرغم من وجود ترجم في منطقة وادي بلبل لعقود عديدة وحصولها على المشيخة في التسعينات[٣٩]، إلا أنه ليست لهم دار. وأملاً من ترجم في أن تحصل على أرض، ولو أنها كانت على معرفة بالفعل من أن الأبالة وعدوا بها، فقد كانت أول قبيلة بقّارة تنضم إلى حملة مكافحة التمرد وتقبل أسلحة من الحكومة[٤٠]. ولكن منافسيها المحليين كانوا يبحثون

عن الأرض أيضا وهم اولاد منصور بزعامة حميتي، الذين كانوا قد غادروا شمال دارفور في نهاية الثمانينات وحاولوا اقتطاع حوز خاص بهم في جنوب دارفور (فلينت، ٢٠٠٩، ص ٣٩–٣٥).

إن اشتعال فتيل الصراع بين الرزيقات والترجم يعود في مرات عديدة إلى فشل الترجم في دفع دية مستحقة عليها منذ عام ٢٠٠٥ [٤١]، وإلى مقتل سبعة من الأبالة في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ في قرية أولاد الكيد في منطقة وادي بلبل[٤٢]. وبعد هذه الحادثة استدعت الأبالة وترجم معاً أفراد عشيرتيهما من تشاد، كما عبأ حميتي، بحسب التقارير، ٣ آلاف شخص تقريبا، بمن فيهم أبالة المحاميد من شمال وغرب دارفور مجهزون برشاشات ثقيلة وقنابل صاروخية وسيارات جيب لاند كروزر مسجلة باسم لواء مخابرات الحدود، وهو فرع من القوات المسلحة السودانية. وهو الفرع الذي أدرج فيه مقاتلو الأبالة الذين استجابوا لمطلب تفكيك الميليشيات المدعومة من قبل الحكومة.

ألحق نزاع الأبالة خسائر فادحة بترجم. ففي الهجمات الأربع الرئيسية التي وقعت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٧، نهبت الآلاف من رؤوس الماشية ، وقتل أكثر من ١٧٠ شخصاً، وشرد أكثر من ٥٠ ألفاً من أفراد ترجم القاطنين في ٥٢ قرية، بحيث أحرقت أربعاً منها بالكامل[٤٣]. كما واجهت ترجم في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٧ موجة جديدة من الهجمات. ففي أكثر هذه الهجمات دموية، تلك التي وقعت بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠٠٧، قتل ودفن ما لا يقل عن ١٧٢ فرداً في مكان واحد في بلبل أبو جازو، وهو محطة شاحنات تقع على طريق نيالا – كاس. وجرى نهب المزيد من الماشية وفقدان الحصاد[٤٤]. وبتاريخ ٣١ يوليو ٢٠٠٧ الذي دارت فيه المعركة الكبرى الأخيرة من الحرب، لقى أكثر من ٦٠ شخصاً حتفهم عندما فتح حرس الحدود النار على جنازة مستخدمين القذائف الصاروخية ورشاشات سريعة الطلقات والتي تعبأ تباعا من أحزمة رصاص محمولة (غيتلمان، ٢٠٠٧).

إطار رقم ٣ مشاركة البقّارة في القتال

من جهة البقّارة، اشتركت في اقتتال عام ٢٠١٠ كونفدرالية فضفاضة من القبائل، والمسيرية هي أقوى مكوناتها (انظر جدول رقم ٢). وأقصيت بعض هذه القبائل – منها الهوتيه وصعدة وتالبا– من المنطقة خلال حرب الفور – العرب التي دارت بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٩، لكنها عادت الآن وأحاطت جبل مرة. كما قام بقّارة آخرون بالمشاركة في القتال، بما في ذلك ترجم، بصفتهم أفرادا وليسوا كقبائل[٤٥].

جدول رقم ٢ قبائل البقّارة البارزة في الصراع مع الأبالة

القبيلة	البطن	أشخاص معروفون	المكان
المسيرية	كاس	نائب الناظر هارون إمام، محرك رئيسي معارض للأبالة في جنوب دارفور	غرب كاس وجنوبها بشكل أساسي
	جبل	رغم أن هارون إمام من سكان كاس، إلا ان جذوره من مسيرية الجبل من جبل مون، معقل متمردي حركة العدل والمساواة إلى أن أقصاهم هجوم حكومي نحو الجنوب في أبريل ٢٠١٠	جبل مون في غرب دارفور
	نتيقة	الناظر التيجاني عبد القادر سعى، كما أفيد، لتوسيع صلاحياته من نتيقة غرباً عبر كاس	نتيقة
صعدة		عمدات، منهم محمد هارين، الذي وزع، مثلما قال شيوخ الفور، أسلحة حكومية على القبيلة خلال حملة مكافحة التمرد	حول قردود، مع بعض المجموعات في محلية كاس
تالبا		العمدة محمد أبو شمة شطة، نائب إدارة كاس	كيروي شمال غرب كاس
الهوتيه		العمدة سليمان بخيت	ليمو، شمال كاس، وأم ليونا، شرق كاس، حتى منخفضات جبل المرة

لم يتعرض التحالف الذي شُكّل في ليمو للاختبار فوراً. فالتهديد بوقوع مزيد من المواجهات مع الأبالة تراجع بتمرد حميتي على الحكومة وتهديده باقتحام نيالا، عاصمة ولاية جنوب دارفور، ما لم تسدد الخرطوم مستحقات رواتب رجاله. وقطعت القوات المسلحة السودانية، في الأشهر القليلة التالية، خط إمدادها لحميتي، الذي ركز طاقاته على محاولة بناء تحالف مع جيش تحرير السودان في جبل مرة. وعلمت البقّارة، من جهتها، بأن معلومات عن استعدادها للحرب سربها إلى قادة الأبالة اثنان من الحاضرين في الاجتماع. إطار رقم ٣ يلخص دور أقسام البقّارة الرئيسية وبطونها وقادتها في الصراع.

٤. حرب المسيرية – الرزيقات

حرب غير متكافئة

في شهر شباط/ فبراير ٢٠١٠، أطلق فعل واحد قام به لصوص في جنوب دارفورسلسلة أحداث أدت إلى نشوب اقتتال دموي واسع بين الأبالة والبقّارة في دارفور. وبحلول وقت توقيع أول اتفاق مصالحة قصير الأجل بعد مضي أربعة أشهر، كان قد لقى أكثر من ٧٠٠ شخص حتفه على طول اراضي الولايتين، كما قيل.٤٦ إن التناقض الشاسع بين حدة هذا الصراع وطبيعة الحادث العادية والذي تسبب فيه – سرقة مركبة والذي اسفر عن قتل بالمئات – يسلط الضوء على شدة وارتفاع سخونة التوتر بين المجتمعات المحلية.

ففي الوقت الذي نصبت فيه مجموعة لصوص كميناً لمركبة تابعة لجهاز المياه والبيئة والصرف الصحي الحكومي المحلي بين كاس وزالنجي بتاريخ ١٨ شباط/فبراير[٤٧]، كانت التوترات بين المسيرية والرزيقات على أشدها بالفعل لوقوع اشتباكات قبل ذلك بتسعة أشهر نجم عنها مصرع أكثر من ٣٠٠ قتيل في منطقة ميرام بجنوب كردفان، عبر حدود دارفور الشرقية[٤٨]. وفيما كان اللصوص يسعون إلى الاستيلاء على المركبة، قتلوا أحد ركابها وكان من المسيرية ولاذوا بالفرار إلى مستوطنة للنوايبة في منطقة خور الرملة. ووافقت النوايبة على وساطة قبلية تقوم بها لجنة تضم قبائل تعتبر محايدة في الصراع، بما فيها بني هلبة وسلامات[٤٩].

بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير وافقت النوايبة بموجب وساطة جودية[٥٠] في خور الرملة على دفع دية مقدارها ١٠٠ بقرة و٨٠ ألف جنيه سوداني نقداً (٣٣,٩٠٠ دولار أمريكي)[٥١]. رفضت المسيرية الدفع على مراحل، وأعلنت انها ستبقي مستنفرةً حتى يتم دفع التعويض كاملاً[٥٢]. وسلمت الرزيقات ٧١ بقرة وبعضاً من المبالغ، واعدة بدفع ما تبقى بحلول مساء ٣ آذار/مارس.لكن حسب ما قيل، رفضت المسيرية تقديم تنازلات. وأدعت مصادر من الرزيقات بأن المسيرية إهانتهم وشتمتهم ونعتهم باسم "ابناء البغايا"، وطالبت بدفع مبلغ إضافي قدره ٢.٥ ألف جنيه سوداني (١٠٠٠ دولار أمريكي) عن كل ساعة تأخير. واتهمت المسيرية الرزيقات بأنها تقوم بالمماطلة لكسب الوقت – وحالما انتهت الرزيقات من حشد سيارات جيب لاند كروزر محملة بحرس الحدود والمدافع المضادة للطائرات، هجمت على المسيرية حال مغادرتها مكان الاجتماع لسقي الخيول.

قُتل ستة من أعضاء الوساطة الجودية، باعتراف الرزيقات، بمن فيهم عمدة من المسيرية، عبد اللّه السنوسي بن حابو. وقالت المسيرية بأن١١ شخصاً من القبيلة لقوا مصرعهم في الفوضى التي تلت ذلك. واتفق الجانبان على أن ذلك سرعان ما تحول إلى حرب بين التحالفات القبلية. وحشدت المسيرية أبناء العمومة من تشاد وقبائل البقّارة الصغيرة في جبل مرة، وشرعت في مهاجمة مخيمات "العرب" – الأبالة. أما الأبالة، من جانبها، فقد "استدعت الأقارب من مختلف المناطق"– بمن فيهم بني حسين من سرف عمرة في غرب دارفور والمهادي من منطقة كتم في شمال دارفور–

بعدما قتل ١٩ شخصاً من أم جلول، بمن فيهم أطفال، في هجوم على مستوطنة قرب زالنجي[٥٣]. وقال علي محمود الطيب، مفوض محلية كاس، إن الأبالة جاؤوا بسيارات جيب لاند كروزر وجمال وخيول وهجموا من ثلاثة محاور – من بينها ليمو[٥٤]. شيوخ المسيرية حددوا اربعة أقسام مختلفة من الرزيقات الشمالية ممن قاتلوا إلى جنب النوايبة ، وهي اولاد راشد والعريقات والماهرية وأم جلول بقيادة ضباط في حرس الحدود[٥٥].

تفجرت الحرب وانتشرت أولا في مناطق تقع إلى شمال كاس وشرقها، حيث كانت المسيرية قد استقرت على أرض الفور، ثم بلغت وادي صالح في غرب دارفور[٥٦]. وعبأت الرزيقات، مثلما يفاد، الحكامات، وهن مغنيات يمتدحن المقاتلين الشجعان ويذمن الذين يظهرون ضعفا. وأعترفت المسيرية بأنها قتلت، في إحدى المعارك، واحدة من الحكامات وشوهت جثتها بقطع رأسها ويديها لأنها كانت تحض الرزيقات على القتال "كالأسود"[٥٧].

وأخيراً تم التوصل إلى اتفاق المصالحة في شهر حزيران/يونيو ٢٠١٠ ، بحيث حددت دية ٤٢٣ قتيلاً من المسيرية بـ ٦,٣٤٥,٠٠٠ جنيه سوداني (٢.٧ مليون دولار أمريكي) ودية ٢٧٢ قتيلاً من الرزيقات بـ٤,٠٨٠,٠٠٠ جنيه سوداني (١.٧ مليون دولار أمريكي). وبلغت تكاليف التعويض الكلية التي منحت للمسيرية ٩,١٦٤,٠٣٥ جنيهاً سودانياً (٣.٩ مليون دولارأمريكي) وتلقت الرزيقات ٧,١٨٩,٤٣١ جنيهاً سودانياً (ثلاثة ملايين دولار). شدد الاتفاق على دور القوات شبه العسكرية في الصراع وأهمية "السيطرة عليها وإخضاعها للمراقبة"؛ وطلبَ من جميعَ المقاتلين بتسليم أسلحتهم وهواتف الثريا. وبينت التوصيات التي صاحبت الاتفاق قلق الجانبين من تراجع العادات التقليدية وآليات تسوية النزاعات، وتأثير الكحول والحرب والمخدرات على النسيج الاجتماعي والأخلاقي للمجتمعات العربية. كما تم التشديد على أهمية اتخاذ تدابير لوقف الاتجار بالأسلحة والذخيرة، والحد من الأسلحة غير المرخصة وإزالة جميع الأسلحة من المناطق الحضرية (انظر إطار رقم ٤). وعلى الرغم من حضور مسؤولين حكوميين وعسكريين كبار، بمن فيهم ممثل جهاز الأمن والمخابرات الوطني، فإن مسألة كيفية إدارة هذه التدابير لم يتم التطرق إليها.

إطار رقم ٤ توصيات مؤتمر مصالحة الرزيقات – المسيرية بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠١٠

التوصيات الـ٢٤ التي وافقت عليها الرزيقات والمسيرية، في حضور ضباط جيش وأمن كبار، لم تلب بشكل كامل المطالب الشعبية بنزع سلاح القوات شبه العسكرية مثل حرس الحدود. وتشكل التوصيات من دون هذا الاستثناء – وهو مثال واضح على محدودية مساعي السلام التي تقوم تحت إشراف حزب المؤتمر الوطني – جدول أعمال من أجل بناء السلام والانتعاش صيغت من قلب المجتمعات المتضررة. كما عبرت بوضوح عن القلق المستبد بنفوس العرب ليس فيما يخص انتشار الأسلحة الصغيرة وزيادة الأفعال الإجرامية فحسب، إنما فشل الحكومة في توفير الأمن لمواطنيها وتجاهلها للمجتمعات البدوية التي قامت بتعبئة أبنائها في عام ٢٠٠٣. كما يعكس ضعف الإدارات الأهلية التي حيدها وسيّسها حزب المؤتمر الوطني. وتضمنت تلك التوصيات ما يلي:

في السيطرة على القوات غير النظامية :

- قيام محاكم خاصة لمن يحمل الأسلحة بدون تراخيص.
- محاربة حمل الأسلحة بالأسواق والمدن والتجمعات المدنية.
- تحديد بروتوكول لضبط المجرمين عبر الحدود وضبط حركة الوجود «الأجنبي».

- فرض ضوابط على المركبات المستخدمة من قبل حرس الحدود، بما في ذلك تنفيذ المراسيم التي صدرت بالفعل من وزير الدفاع.
- إزالة الحواجز غير النظامية واستبدالها بالقوات الرسمية.

وفي تعزيز الضوابط العرفية:

- تنظيم مؤتمر لكل القبائل للتصدي لقضية السطو المسلح.
- محاسبة الإدارات الأهلية التي تأوي المجرمين والجناة.
- المحافظة على التقاليد والعادات المتعلقة بالدية.
- تشكيل لجان مشتركة من الأئمة والدعاة والشباب والنساء والدعوة إلى ثقافة السلام والتعايش الاجتماعي السلمي.
- الاسراع في إنشاء محاكم للإدارة الأهلية لتعزيز العدالة في القاعدة الشعبية.
- عقد الإدارات الأهلية مؤتمرات سنوية لتبادل الأفكار ووجهات النظر.

وفي تخفيف الضغوط على جماعات البدو الرحل وشبه الرحل:

- تنظيم حركة المجموعات الرعوية التي ليس لها تبعية محددة.
- إيلاء المزيد من الاهتمام بالخطط التنموية ومشاريع التخفيف من الفقر، ولا سيما تلك المتعلقة بمشاريع تنموية للبدو الرحل وتوطينهم.

تسليح القبائل

منذ اندلاع التمرد في عام ٢٠٠٣، تفاقمت النزاعات القديمة بين الأبالة والبقّارة على المراعي والموارد بحكم معاملة الخرطوم لوكلائها بشكل متباين وبحكم ظهور ما أطلقت عليه المسيرية بـ»الحرب غير المتكافئة»[٥٨] . وبشكل عام تم أدماج الأبالة في وحدة استخبارات الحدود، أو حرس الحدود، والبقّارة في شرطة الاحتياط المركزي. وتلقت المجموعتان أسلحة، بما في ذلك رشاشات ثقيلة، غير أن حرس الحدود، الذين يتبعون الجيش بدلا من الشرطة، تلقوا مزيداً من الأسلحة ومن النوع الأثقل، فضلا عن شاحنات تويوتا ذات الدفع الرباعي. هذا التباين في التسليح أثار الغيرة بين المجموعتين وفاقم التوترات في وقت احس فيه العديد من الأبالة بأن تشدد المسيرية الجديد يهدد حرية حركتهم التي هي مقيدة أصلاً على طول خط مراحيلهم[٥٩].

قاد نائب ناظر مسيرية دارفور هارون إمام هذا التشدد في منطقة كاس، وهو الذي روج للمسيرية باعتبارها أهم مجموعة عربية في دارفور، وأكثر عدداً بكثير حتى من الرزيقات. ولعب هارون إمام دوراً كبيراً في تعبئة البقّارة ضد الفور في بداية التمرد؛ وهو يحاول منذ ذلك الحين توحيد قبائل البقّارة الصغيرة في جنوب جبل مرة خلف المسيرية، لتكوين جبهة صلبة ضد الأبالة (توبيانا، ٢٠٠٩)[٦٠]. وقال مسؤولون في اليوناميد إن هارون إمام يتمتع، على ما يبدو، بدعم ناظر مسيرية دارفور، التيجاني عبد القادر، من قاعدته في نتيقة على بعد ١٣٠ كيلومتراً الى الشرق. واعتقد المسؤولون بأن التيجاني يسعى لتوسيع نظارته إلى خارج نتيقة غرباً عبر المرور بكاس[٦١].

يعتري الأبالة الخوف من ان المسيرية، إذا ما أتيحت لها الفرصة، سوف تستولي على أراض تطمع فيها كثيراً تحيط بدوغودسا، وغارسيلا، وكاس، وكيلك، وزالنجي[٦٢]، قاطعة بذلك مراحيلها وحرمانها من أي فرصة للتوطن في المنطقة[٦٣]. وتأكدت مخاوف الأبالة هذه حين قطع مقاتلو

المسيرية مراحيلها في الجولة الثانية من الاقتتال في شهر آب/أغسطس ٢٠١٠ [٦٤].

ومع أن قادة الأبالة أنكروا تلقيهم امدادات حكومية جديدة، إلا أن شهود عيان على بدايات الإقتتال في خور الرملة أفادوا بأنهم شاهدوا مروحيات تحمل الذخيرة لرجال حميتي في خور الرملة وشمال كاس. وبينت تقارير غير مؤكدة بأن المسيرية تلقت دعماً من فصيل عربي منشق من اتحاد القوى من أجل التغيير والديموقراطية، وهو مجموعة معارضة مسلحة تشادية يقودها عبد الواحد مكاي، وهو نفسه من المسيرية[٦٥]. وافق الرئيس السوداني عمر البشير بحسب اتفاق مع تشاد في أواخر عام ٢٠٠٩، وهو اتفاق انهى بموجبه دعم تشاد الكبير لحركة العدل والمساواة (JEM)، وافق على طرد جميع الجماعات المسلحة الرامية إلى الإطاحة بالرئيس ادريس ديبي من دارفور.

وأوضحت مصادر عادة ما كانت موثوقة من الأبالة في نيالا، بأن عناصر من الأجهزة العسكرية والأمنية تقوم بامداد الذخيرة والوقود والمال – ليس لطرد المتمردين التشاديين من المنطقة فحسب، بل لـ"تقسيم العرب وتدميرهم" أيضاً[٦٦]. ورغم عدم التأكد من هذه المزاعم، إلا أنه مما لا شك فيه أن حرس الحدود استخدموا الأصول الحكومية من دون الخضوع لقيود أو ضوابط، وهم مسلحون تسليحاً ثقيلاً ولديهم مخزونات ضخمة مخفية. وأتهم شيوخ قبيلة صعدة اولاد منصور بقيادة حميتي بقتل وجرح نحو ١٠٠ شخص من الصعدة تقريباً في هجوم على قرية واحدة هي قرية بان جديد، بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، قائلين بأن لدى حميتي ١٥٠٠ رجل موزعين على ثلاثة معسكرات "بكامل معداتهم العسكرية"، بما في ذلك المدافع المضادة للطائرات وقاذفات صواريخ كاتيوشا وقنابل صاروخية (آر بي جي) وبنادق عديمة الارتداد بي – ١٠ وأكثر من ١٥٠ سيارة جيب لاند كروزر[٦٧]. كما زعموا أن حرس الحدود قد تم إعادة إمدادهم بواسطة مروحتين كانتا تنزلان خلال القتال الذخائر باستخدام الشباك (مجلس شورى صعدة، ٢٠١٠).

ويعتقد مسؤولون في اليوناميد بأن دعم الحكومة للأبالة، سواء كان ذلك عبر الدعم النشط أو غض الطرف، يعكس قلقاً إزاء امكانية ظهور تحالف البقّارة – جيش تحرير السودان في جبل المرة وحوله. ففي حملة متواصلة قادتها وسائل الإعلام الوطنية أثناء القتال، صور المتحدثون باسم الأبالة بشكل متسق البقّارة على انهم متعاونون مع جيش تحرير السودان[٦٨]. وفي أثناء الاقتتال داخل جيش تحرير السودان في جبل مرة في أوائل عام ٢٠١٠، أقام قادة عسكريون موالون لقائد جيش تحرير السودان عبد الواحد محمد نور تحالفا مع ميليشيات من الأبالة. بينما تفيد التقارير أن خصومهم قد شاركوا قبائل البقّارة بالأسلحة والذخائر، بما في ذلك قبائل صعدة وتالبا.

وما يفاقم قلق الحكومة بشأن اعادة صف القوى في فترة ما قبل الاستفتاء التاريخي، مساعي قبيلتي البقّارة الكبريين، الهبانية والرزيقات الجنوبية، اللتين تجمعهما حدود مشتركة مع جنوب السودان، في تمتين علاقاتهما عبر الحدود مع الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) خوفا من مسعى الخرطوم في زعزعة استقرار الجنوب المستقل من خلل أراضيهما – حتى في حالة الانقسام من خلال التصويت. وقال شيوخ الهبانية إن الناظر صلاح علي غالي تلقى خطاب توبيخ شديد من الخرطوم إثر اتصاله بالحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان مقترحاً عقد مؤتمر في راجا في ولاية بحر الغزال التي تتاخم ولاية جنوب دارفور. وقد أقنع نائب

ناظر الرزيقات، محمود موسى مادبو، كما قيل، بإنهاء زيارته المطولة الى جوبا عاصمة الجنوب، لقاء حوافز، ومنها تسلم مركبات[٦٩].

ومن ناحية ما يتعلق بالبقارة في هذا النزاع، فقد احتفظت المسيرية بروابط متينة بقوات الدفاع الشعبي (PDF)، التي ما أنفكت تتلقى مؤنها من قيادة القوات المسلحة السودانية في الخرطوم. لقد كشفت وثائق حصلت عليها مسح الأسلحة الصغيرة وتم التحقق منها، عن قبول قوات الدفاع الشعبي بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، على سبيل المثال، تسلم ١٠٠ ألف قطعة من بنادق ايه كي – ٤٧، و٥٠ ألفاً من بنادق جي – ٣، و٣٠ ألفاً من الرشاشات الثقيلة. وكانت هذه الأسلحة قد طُلبت قبل ذلك بثلاثة أيام "لتجهيز المقاتلين" نظراً "للحاجة العاجلة إلى الأسلحة آخذين في الاعتبار الوضع الراهن في دارفور"، وهذا في اشارة ممكنة لمواجهة المتمردين من الزغاوة في جنوب دافور[٧٠].

زعم قادة القوات شبه العسكرية للرزيقات الشمالية بأن للبقّارة في جبل مرة أيضا صلات بحزب المؤتمر الشعبي (PCP) بزعامة حسن الترابي، الذي الحق به جناح الرئيس البشير من الحركة الاسلامية السودانية الهزيمة في صراع على السلطة عام ١٩٩٩، كما أن لها صلات بحركة العدل والمساواة، التي أكتسب كثير من قادتها خبرتهم السياسية الأولى داخل حزب المؤتمر الشعبي، وما لبثوا يحتفظون بروابط تجمعهم بشخصيات اسلامية قريبة من الترابي. ويتهم قادة الزريقات الشمالية حزب المؤتمر الشعبي بمساعدة قبائل البقّارة الصغيرة في جبل مرة، ومن ذلك تمرير الأسلحة إليها بواسطة حركة العدل والمساواة.

ورغم انعدام الأدلة الدامغة على مثل هذه التأكيدات، إلا أن مراقبين مستقلين أوضحوا ان دعم حزب المؤتمر الشعبي للبقّارة في جبل مرة أمر لا يستهان به. ووفقاً لبعض المصادر، فإن هذا الدعم يأتي من هارون إمام نفسه لأسباب تتعدى بكثير رعاية حزب المؤتمر الوطني للقبائل الكبيرة والقوية[٧١]. كما لاحظ المراقبون تزامن اشتداد الاقتتال الأول للأبالة – البقّارة مع المنافسة على منصب حاكم جنوب دارفور التي جرت بين موسى كاشا ومرشح حزب المؤتمر الشعبي، الحاج آدم يوسف، وهو من قبيلة بني هلبة البقّارة.. وقد اتهم آدم يوسف الحكومة، بعد خسارته امام موسى كاشا، بالغش، وقال إن حزب المؤتمر الشعبي لن يقبل نتائج الانتخابات. واضاف محذراً بأن "الحالة الأمنية في دافور قد تسوء في المستقبل القريب"[٧٢].

ومنذ فقدان الدعم التشادي لها، نشطت حركة العدل والمساواة في تجنيد العرب في دارفور وفي صفوف المسيرية في كردفان على حد سواء. وكان المتحدث العسكري للحركة هو علي الوافي بشار من بقّارة جنوب دارفور[٧٣]. وتعرضت حركة العدل والمساواة أيام اقتتال المسيرية – الرزيقات للملاحقة حين قامت الحكومة بالهجوم على قاعدتها الرئيسية في جبل مون في غرب دارفور. ونظراً لتشتت قادتها وقواتها عبر جنوب دارفور، فقد كانت الحركة بحاجة إلى حرية التنقل عبر الأراضي التي تسيطر عليها الميليشيات العربية.

وأوضح العرب ممن لديهم اتصالات بالحركات المسلحة في جنوب دارفور أن هناك سابقة تتمثل بدعم حركة العدل والمساواة للبقّارة[٧٤]. ففي عام ٢٠٠٧، دعمت حركة العدالة والمساواة، حين كانت تسعى لتأسيس مركز قوي لها في جنوب دارفور، وهو دعم ترجم في حربها ضد الأبالة (جريدة الحياة، ٢٠٠٧).

٤. الخاتمة

بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وقعت تحت القسم ٣٨ قبيلة بقّارة في كاس اتفاق المصالحة مع الرزيقات[٧٥]. وقد أبت المسيرية وصعدة التوقيع. ومن المتوقع نشوب قتال عنيف في الاشهر المقبلة رغم اعتقال هارون إمام، الذي اتهم بعرقلة السلام برفضه اتفاق كاس. وبرر إمام رفضه، مسلطاً الضوء على عدم كفاية اتفاقات تجري على صعيد الولاية بين قبائل غير مقيدة بحدود الولاية، قائلاً إنه ليس في حاجة للموافقة على الاتفاق في كاس (في جنوب دارفور) لأنه أيد بالفعل اتفاق سابق له في زالنجي (في غرب دارفور)[٧٦].

وأبرز صراع الأبالة – البقّارة الانقسام داخل المجتمعات العربية بين شيوخ يخشون عواقب العسكّرة المتواصلة وجيل اصغر سناً يتميز بتقلب ولاءاته، إذ يغير شباب هذا الجيل في كثير من الأحيان ولاءاتهم ويقاتلون في صفوف متباينة طمعا بالمال وليس عن قناعة. وبينما يستطيع قادة الميليشيات نشر جيوش ضخمة في وقت قصير نسبياً، إلا إن الإهتمامات الرئيسية للزعماء التقليديين الذين اعطوا حتى وقت قريب الأولوية لتسوية نظامية "الجنجويد" عبر المطالبة بإدماجهم الكامل في القوات المسلحة السودانية، هي إهتمامات تنحصر في التنمية والحصول على الخدمات. فالزعماء التقليديون ينتقدون الحكومة بمرارة متهمين إياها بالتراخي في وقف الاقتتال في الفترة الأولى من اندلاعه، واخفاقها بعد ذلك في العمل الجدي لإيقافه[٧٧]. كما قال زعماء الرزيقات الشمالية أنه على الرغم من تطمين وزير الدفاع عبد الرحيم حسين لهم بأن الحكومة سترسل قوات للفصل بين المتحاربين، إلا أن وصول هذه القوات كان بطيئاً، وبأعداد غير كافية، وحين وصولها إلى موقع الإقتتال "لم تفعل شيئاً". وفي ردهم على المسائلة أدعوا بأنهم كانوا غير مسلحين بشكل كاف[٧٨]. أما من جانب صعدة، فقد أوضحت بأنه رغم قيامها بتنبيه السلطات الأمنية وقيادة الجيش والشرطة بقرب وقوع هجوم "كبير" على قرية بان جديد، وطالبت بارسال قوات "بأقرب وقت ممكن لتأمين المنطقة"، إلا أن القوات لم تأت. وبعد اربعة أيام كاملة من الهجوم، وجدت لجنة تقصي الحقائق التي زارت المنطقة، أن مسلحي أبالة لا زالوا "يجوبون المكان بحرية" (مجلس الشورى في صعدة، ٢٠١٠)[٧٩].

هناك قناعة عامة لدى العرب المتورطين في الصراع، بغض النظر عن ولاءاتهم، بأن "الحكومة ترى لكنها لا تفعل شيئاً". فهي لا تمنع حرس الحدود من استخدام شاحنات الجيش من دون إذن. كما أنها تسلح الجانبين وتتدخل بعد فوات الأوان[٨٠]. وقام شخص بارز في مجلس تنمية البدو الرحل في الخرطوم بتحدي مسؤول كبير في حزب المؤتمر الوطني، غازي صلاح الدين، في محادثات السلام في الدوحة، قائلاً له: "كانت لديك الكثير من الوسائل لوقف القتال في مراحلها المبكرة لكنك تريد إضعاف العرب!"[٨١].

وعلى الرغم مما سببه الاقتتال من معاناة بالغة للمجتمعات المحلية المهملة بالفعل، غير أن هذا الصراع لم يستدر إلا الحد الأدنى من رد فعل المنظمات الدولية التي تقلصت تعليقاتها وتقاريرها بخصوص الاحتياجات الإنسانية وشؤون الحماية في أعقاب طرد ١٣ شخصاً من المنظمات

غير الحكومية الدولية في شهر آذار/مارس٢٠٠٩ [٨٢]. وبما أن تزايد الغضب في أوساط الشباب لا يقدم بديلاً آخر غير بديل حمل السلاح، فإن تقلب الولاءات الذي يحركه المال ، يهدد بإستمرار صراع لا زال يقاوم منذ ست سنوات الجهود الدولية لايجاد تسوية تفاوضية لوقفه. العرب في دارفور يخوضون بالفعل قتالاً على جبهتين – ضد بعضهم البعض، وعلى جبهتي حرب الحكومة والمتمردين. ومن دون قيادة قوية تطرح نفسها كجبهة موحدة في مواجهة حكومة تستغلهم وجهات دولية تكاد لا تشعر بوجودهم، إلا بوصفهم "جنجويد"، فإن كثيرين من العرب يخشون من وقوعهم في فخ جبهة ثالثة أو قوة بالوكالة، مرة أخرى، لدعم ما يعتقده كثيرون بانه محاولة العناصر المتشددة في الحكومة منع بناء الدولة في جنوب السودان في حال صوّت الجنوبيون لصالح الانفصال في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

وفي العام الثامن للتمرد، لا زال يعاني عرب دارفور الرعاة من تصدعات متعددة، من أكثرها وضوحاً، الانقسام بين الرزيقات والمسيرية. والمنظمات التي تمثل الرعاة في الخرطوم، وبالأخص مجلس تنمية البدو الرحل، فقدت ما تمتعت به سابقاً من تأثير بوصفها المنظمات الوحيدة التي تمثل البدو الرحل، والتي أعتبرها البعض بالدرجة الأساس مطية للقبائل التي دعمت حملة مكافحة التمرد والمعروفة "بوكلاء العرب في الحكومة الذين ساقوا العرب إلى الحرب". وشخصيات بارزة من الرزيقات الشمالية الذين أيدوا حملة مكافحة التمرد عام ٢٠٠٣ هم منقسمون أنفسهم. كما يتهم كثيرون الآن موسى هلال، حتى من أبناء أم جلول، بـ"عدم الانشغال برفاهية شعبه"، ويدعون بإن المركبات والرواتب ليست كافية. فالشباب العربي، من دون حصولهم على تعليم وخدمات، سوف يواصل "الوقوف في الشوارع وممارسة النهب والقتل"[٨٣].

وتعرضت الحكومة إلى تهديد تمرد عربي في دارفور عام ٢٠٠٧ أحتوته بتقديم تنازلات بدلا من السيطرة عليه. إن الإقتتال العربي في دارفور في عام ٢٠١٠ ليس تمرداً على الحكومة، بل هو حصيلة انهيار الحوكمة، وتفاقم المنافسة الشديدة التي تزداد عنفاً بين مجموعات مختلفة تطمح في الحصول على الأراضي وعلى مدخل إليها وخدمات أساسية تنبثق، كما يذهب التصور، من السيطرة على تلك الأراضي. ومن الملفت للنظر أن كافة الأحداث التي أثارت أعمال العنف التي شهدتها السنوات الأخيرة قد نتج عنها رفع شكوى للشرطة، تبعه بعد ذلك في كثير من الأحيان رفع طعن إلى سلطات الولاية أو السلطات الحكومية المركزية. وكانت الاستجابات إما مفقودة أو غير كافية على الإطلاق. ولا وال العرب، في الوقت نفسه، بعيدون عن بؤرة إهتمام المجتمع الدولي، وهم محرومون من الإغاثة الإنسانية وحتى من عمليات الاتصال الأساسية بالمنظمات غير الحكومية الدولية التي لا تزال تعمل في دارفور.

وطالما يظل العرب الذين قاتلوا الى جانب الحكومة، وهم يقاتلون الآن بعضهم بعضا، من دون استراتيجيات للخروج من هذا الوضع، سيواصل أولئك الذين لا يريدون سلاماً في دارفور البقاء في موقع يمكنهم من ممارسة النفوذ عليهم. يقول القادة العرب انهم يقاتلون من أجل البقاء على قيد الحياة اليوم، وأن الحكومة هي سندهم الوحيد وهي لا تنصت إلا للأقوياء. وللتعامل مع مشكلة ومأزق العرب ، فإن عليهم اعطاء شبابهم بديل عن القتال في معارك الآخرين، مقروناً بتنمية ملموسة واستثمار في سبل العيش وفرص تعليم وعمل، وهنا سوف يبدأ حل مشكلة دارفور. أما تجاهل ذلك فإنه سيزيد من أمد الصراع ويجعله أكثر تعقيداً .

الحواشي

١. وسيلة الإعلام الناطقة باللغة الانجليزية، راديو دبنقا، الذي يبث بالعربية أيضا، أعطى تقارير مفصلة، ذات مصادر موثوقة، نادراً ما تستشهد بها أجهزة أنباء أخرى، حتى لو كان عدد القتلى والجرحى يتجاوز المئات.

٢. مقابلة أجرتها المؤلفة مع وليد مادبو، ناشط في المجتمع المدني ورئيس مكتب الحوكمة، الخرطوم، يوليو ٢٠١٠.

٣. ورقة العمل هذه لا تتناول نزاعات عربية أخرى، مركزة بدلا من ذلك، على اقتتال الأبالة – البقّارة الذي تعود إليه معظم حوادث الموت والدمار. وتركز الورقة على حقيقة أنه لا يجب إعتبار التعميم- صحيح تماماً. فعلى سبيل المثال تقاتل قسما الأبالة والبقّارة من النوايبة معاً في عام ٢٠١٠. والتوصيف الآخر للصراع بأنه بين الرزيقات والمسيرية والذي يغفل حقيقة عدم استجابة الرزيقات الجنوبية لدعوة محاربة التمرد في عام ٢٠٠٣، وكانت المسيرية هي الوحيدة من بين قبائل البقّارة الكبرى التي شاركت في هذا القتال.

٤. لم يكن هناك إمكانية للوصول إلى دارفور خلال فترة اجراء بحث ورقة العمل هذه. وذكرت عدة مصادر أن "الحكومة لا تريد للمجتمع الدولي أن يرى معاناتنا". ونتيجة لذلك استند هذا التقرير إلى حد كبير على مقابلات أجريت في الخرطوم.

٥. عدد الجنجويد في دارفور مسألة تقوم على محض تكهنات، كما هو الحال مع حجم سكان عرب دارفور. فعلى الرغم من أن التعداد الأخير الذي أجري في عام ٢٠٠٨، وضع سكان دارفور عند ٧,٥ مليون نسمة، أصر حزب المؤتمر الوطني بقيادة الرئيس عمر البشير على شطب القبيلة والديانة من قاعدة البيانات، خوفاً، كما قيل، من عدم إعتبار السودان دولة عربية وإسلامية. وتتأرجح تقديرات السكان العرب في دارفور من ٣٠ في المائة، استناداً إلى تعداد السكان لعام ١٩٥٦، إلى ٧٠ في المائة بزعم زعماء القبائل العربية في رسالتهم التي وجهوها إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في سبتمبر ٢٠٠٧. ونظرا لاستقرار العديد من عرب تشاد في دارفور خلال العقود القليلة الماضية، ولأن معدل الهجرة إلى مراكز السودان الأكثر تقدماً أعلى لدى غير العرب الذين هم أقل اعتمادا على الرعي، فإن نسبة ٤٠ في المائة ربما هي أقرب إلى الصحة.

٦. هذه هي العبارة التي استخدمها مراراً ناشطو "انقذوا دارفور"، ولا سيما في الولايات المتحدة، وكبير ممثلي الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية، لويس مورينو اوكامبو.

٧. انظر، على سبيل المثال، دي وال (٢٠١٠) والاتحاد الافريقي (٢٠٠٩، ملحق ب).

٨. العديد من البقّارة في جبل مرة ارتبطوا بزيجات مع الفور، وأصبحت بشرتهم داكنة كما الفور ويتحدثون بلغة الفور. وفي قتالهم مع الأبالة، استهدفوا بذات النعوت العنصرية

التي استخدمت في الحروب ضد الفور، بما في ذلك وصفهم بالرقيق.

٩. لمعرفة المزيد عن حميتي، انظر فلينت (٢٠٠٩، ص ٣٠–٣٩).

١٠. مقابلة أجرتها المؤلفة مع عبد الله فاضل، رئيس مكتب بعثة اليوناميد في غرب دارفور، الجنينة، سبتمبر ٢٠١٠.

١١. تقرير من ست صفحات لهيومن رايتس ووتش في يوليو ٢٠١٠، بعنوان "الأمم المتحدة: يجب تعزيز حماية المدنيين في دارفور"، خص الاقتتال العربي بفقرة واحدة، اقتتال قدرت اليوناميد عدد ضحاياه وقتها بأكثر من ٧٠٠ قتيل. انظر هيومن رايتس ووتش (٢٠١٠).

١٢. ناظر لقب أسبغه الحكام البريطانيون في السودان قبل الاستقلال على زعماء القبائل العربية الاقوياء. ثم يليه الوكيل، نائب الزعيم؛ والعمدة وهو رئيس إداري لمنطقة؛ والشيوخ وهم أجاويد القرى. لمزيد من التفاصيل بشأن تطور الحدود وحقوق الأراضي في السودان، انظر جونسون (٢٠١٠).

١٣. رعاة دارفور هم بدو شبه رحل، ولديهم قرى دائمة ويستخدمون أراضي الرعي على أساس موسمي.

١٤. منح دار القبلية يحاب القبائل الأكبر. وما كان هذا في ذلك الوقت مثار قلق: حيث الوفر في الأراضي، ورخاء القبائل العربية الذي اعتمد على الرعي البدوي وتجارة الماشية بدلا من ملكية الأراضي.

١٥. البقّارة ليس بدواً بالمعنى الحرفي للكلمة، بل هم رعاة شبه متنقلين. معظمهم يعيش في القرى ويرعى شبابهم ماشيتهم على أساس موسمي.

١٦. تقرير غير منشور لخبير تسوية النزاعات يوسف تاكانا، نوفمبر ٢٠٠٧.

١٧. بريد إلكتروني من الدكتور أحمد محمد عبد الله، رئيس مركز الأمل للعلاج وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب المغلق الآن، يونيو ٢٠١٠.

١٨. مقابلة أجرتها المؤلفة مع جعفر مونرو، عضو سابق في المجلس الوطني، هيلفرسوم، هولندا، مارس ٢٠١٠.

١٩. في اجتماع عقد في جلدو في جبل مرة، اتهم مفوض جبل مرة حينها، إبراهيم أبكر، عبد الله صافي النور حاكم ولاية شمال دارفور في ٢٠٠٠–٢٠٠١، ويشغل الآن منصب رئيس مجلس تنمية البدو الذي يتخذ من الخرطوم مقراً له، أتهمه بالوقوف وراء الهجمات.

٢٠. ادرجت بطون المحاميد بحسب ترتيب حجمها وليس من ناحية أهميتها في القتال، استناداً إلى مقابلة أجريت عام ٢٠٠٥ مع موسى هلال شيخ المحاميد في شمال دارفور والزعيم البارز لجميع قوات الرزيقات الشمالية شبه العسكرية

٢١. .يلقب المحاميد رئيس قبيلتهم القوي بالشيخ. أما معظم القبائل الأخرى فتشير بهذا اللقب الى زعيم القرية.

٢٢. .مقابلة أجرتها المؤلفة مع حميتي ، نيالا ، مارس ٢٠٠٩.

٢٣. لقد أثبت تورط الحكومة في الصراع في وقت مبكر، في عام ٢٠٠٢، من قبل وفد وزارة الداخلية الذي زار المنطقة ووجد عيارات نارية مصنوعة في مجمع اليرموك الصناعي، وهو مصنع حكومي لصناعة الذخيرة في الخرطوم انشئ في منتصف التسعينات. وقبل أيام من اندلاع القتال، شاهد عضو الوفد جعفر مونرو الرصاص المصنوع في اليرموك.

٢٤. .مقابلة أجرتها المؤلفة مع جعفر مونرو ، عضو سابق في المجلس الوطني ، هيلفرسوم ، هولندا، مارس ٢٠١٠ .

٢٥. هذا هو عنوان رواية شاهد عيان لاجتماع ليمو الذي عقد في أكتوبر ٢٠٠٧، اطلع عليه أحد المشاركين في اجتماع مسح الأسلحة الصغيرة.

٢٦. تفاصيل الاجتماع مأخوذة من تقرير شاهد عيان. يشير التقرير إلى آخر اجتماع عقد في ١٧ أغسطس ٢٠٠٧، وحضره، مثلما تفيد التقارير، ممثلو ٤٧ مجموعة بقّارة. وحدد مسؤولون في الامم المتحدة في جنوب دارفور اجتماعاً ثالثاً عقد أيضا في ليمو بتاريخ ١ أغسطس ٢٠٠٧.

٢٧. القبائل التي وردت أسماؤها باعتبارها "ترأست" الاجتماع هي البرقو، والهوتيه، والنيمات، وتالبا.

٢٨. هذه التقديرات أجمعت عليها تقارير الامم المتحدة المنشورة وغير المنشورة في تلك الفترة.

٢٩. مقابلات أجرتها المؤلفة مع ممثلي البقّارة وضباط في بعثة اليوناميد، الخرطوم، يوليو ٢٠١٠.

٣٠. تالبا والهوتيه هما مجموعتان عربيتان رئيسيتان في شمال كاس، وتقدر نسبتهما بنحو ٦ في المائة و٤ في المائة من السكان، على التوالي. كلاهما يدعيان بحصولهما على حاكورة داخل فور دار قبل الاستقلال في عام ١٩٥٦.

٣١. مقابلة أجرتها المؤلفة مع مسؤولين في بعثة اليوناميد، الخرطوم، يوليو ٢٠١٠.

٣٢. للحصول على النص الكامل لاتفاق السلام الشامل، انظر حكومة السودان والجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (٢٠٠٥).

٣٣. مقابلة أجرتها المؤلفة مع قاسم محمد، ناشط في مجال حقوق الإنسان، الخرطوم، أغسطس ٢٠١٠.

٣٤. مقابلة أجرتها المؤلفة مع مسؤول كبير في بعثة اليوناميد، الخرطوم، يوليو ٢٠١٠.

٣٥. زادت حجوم مزارع الهوتيه وقطيعها لاعتمادها الزراعة المستقرة جنبا إلى جنب مع تربية الماشية. اتهمت النوايبة الهوتيه بحرمانها من الوصول إلى المراعي وغيرها من الموارد.

٣٦. أدت موجة من مشردي الهوتيه إلى إنشاء مخيم جديد للمشردين داخليا في زالنجي اسمه طيبة، وضم مخيم المشردين داخلياً هذا، في البداية، أكثر من ٥ آلاف شخص.

٣٧. مقابلة أجرتها المؤلفة مع قاسم محمد، ناشط في مجال حقوق الإنسان، الخرطوم، أغسطس ٢٠١٠.

٣٨. للحصول على النص الكامل لاتفاق السلام في دارفور، انظر اتفاق السلام في دارفور (٢٠٠٦).

٣٩. ناظر ترجم، محمد يعقوب إبراهيم ، مقره في تيمبسكو، ٦٠ كم جنوب غرب نيالا.

٤٠. مقابلة أجرتها المؤلفة مع التاج البنا، جستس أفريقيا، الخرطوم، يوليو٢٠١٠.

٤١. وفقا لما أدلى به مسؤولو الامم المتحدة في جنوب دارفور في عام ٢٠٠٧، قتلت ترجم مجموعة من الرزيقات الأبالة اتهمتها بسلب مركبة محملة بالبضائع. نفت الرزيقات تورطها في الجريمة وطالبت بدية. وفي عملية التسوية، اتفق على أن تشترك الحكومة وترجم في دفع التعويضات بينهما.

٤٢. مقابلة أجرتها المؤلفة مع قاسم محمد، ناشط في مجال حقوق الإنسان، الخرطوم، أغسطس ٢٠١٠.

٤٣. تقرير داخلي لمنظمة طبية غير حكومية تعمل في المنطقة في ذلك الوقت، يناير ٢٠٠٨.

٤٤. تقرير سري لمنظمة غير حكومية غربية عاملة في المنطقة حينها.

٤٥. مقابلات أجرتها المؤلفة مع مسؤولين في بعثة اليوناميد، أغسطس ٢٠١٠.

٤٦. مقابلات أجرتها المؤلفة مع مصادرعربية ومسؤولين في بعثة اليوناميد، أغسطس ٢٠١٠.

٤٧. هذه هي رواية المسيرية للأحداث. تحدد تقارير بعثة اليوناميد زمان وقوع الكمين باليوم التالي.

٤٨. كان القتال بين الرزيقات البقّارة والمسيرية الحمر من جنوب كردفان، وهاتان المجموعتان هما أبناء عمومة على حد سواء لتلك الموجودة في كاس وزالنجي. بدأ القتال بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠٠٩، عندما قام ألفا شخص من الرزيقات يمتطون الخيول ومركبات لاند كروزر بالهجوم على مجموعة من المسيرية بحذاء ميرام القريبة من حدود دارفور. قوات الشرطة التي حاولت التدخل واقامة منطقة عازلة بين القبائل تعرضت هي نفسها للهجوم. أجهز القتال على حياة المئات من الأشخاص. وتكبدت المسيرية العدد الأكبر من الضحايا.

٤٩. لبني هلبة، وهي قبيلة بقّارة كبيرة، دارعريقة خاصة بها، تقع إلى جنوب منطقة النزاع الحالية. سلامات، وهي قبيلة بقّارة أقل حجماً بجذور تشادية، تعيش بعيدا عن منطقة النزاع، في المنطقة الحدودية فوروبانغا.

٥٠. الجودية نظام وساطة عرفي عريق في شمال السودان. ترأسه تقليدياً الشيوخ او الأجاويد، وهي شخصيات محترمة لا تتقلد بالضرورة منصباً. ويقوم الأئمة والشيوخ في القرى، في المراحل الأولى، باجراء الوساطة. ولا تمرر إلى العمد رؤساء الإدارة المحلية إلا في حال فشلها. ودرجت الاتفاقات التي تتوصل إليها الوساطة الجودية في سنوات ما قبل الحرب، على تخفيض قطع الأسلحة التي يحملها المتحاربون.

٥١. تضمن هذا المبلغ ٧٠ ألف جنيه سوداني (٣٠ ألف دولار أمريكي) لـ"الخسائر المادية" و١٠ آلاف جنيه سوداني (٤٢٥٠ دولاراً أمريكياً) لـ"الضرر المعنوي"، بحسب متحدث المسيرية في المصالحة.\

٥٢. مقابلة أجرتها المؤلفة مع أحمد سليمان بالاه، مجلس البدو، الخرطوم، يوليو ٢٠١٠.

٥٣. مقابلة أجرتها المؤلفة مع أحمد سليمان بالاه، مجلس البدو، الخرطوم، يوليو ٢٠١٠.

٥٤. تقرير سري للامم المتحدة، أبريل ٢٠١٠.

٥٥. بيان غير مؤرخ أصدرته لجنة قبيلة المسيرية، استشهد به بكثافة في الخطابات الموجهة إلى الجودية في خور الرملة.

٥٦. مقابلة أجرتها المؤلفة مع أحمد سليمان بالاه، مجلس البدو، الخرطوم، يوليو ٢٠١٠.

٥٧. مقابلة أجرتها المؤلفة مع غادجا آدم، ناشط من المسيرية، الخرطوم، أغسطس ٢٠١٠.

٥٨. بيانات قدمت خلال مؤتمر للمصالحة في خور الرملة، يونيو ٢٠١٠، سجلها مشاركون من المسيرية.

٥٩. مقابلة أجرتها المؤلفة مع عبد الرحمن حسن، وهو محام ومندوب أم جلول إلى محادثات السلام في الدوحة، نيالا، سبتمبر ٢٠١٠.

٦٠. بفضل اتسام مشاركة مجموعة البقّارة في كاس وزالنجي بالقوة والتنظيم، زاد نفوذها السياسي في الانتخابات التي جرت في أبريل ٢٠١٠ – فاقم ذلك من اختلال التوازن بين البقّارة والأبالة – من خلال الفوز بمعظم المقاعد في المنطقة.

٦١. مقابلات للمؤلفة مع مسؤولين في بعثة اليوناميد، الخرطوم وجنوب دارفور، أغسطس وسبتمبر ٢٠١٠.

٦٢. في عام ٢٠٠٤، كانت كيلك مسرحا لبعض من أبشع الفظائع في حملة مكافحة التمرد. وتوصلت لجنة تحقيق تابعة للامم المتحدة إلى ان القوات الحكومية والميليشيات أعدمت رجالاً باطلاق النار عليهم من غير محاكمة وقامت بالاغتصاب الجماعي للنساء قبل حصر حوالي ٣٠ ألف قروي لمدة ٥٠ يوما في منطقة صغيرة حيث "كابدوا أشد المعاملات بغضاً"، وفقا لمفوضة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة لويس أربور. وفي وقت لاحق اتهمت وكالات الأمم المتحدة الحكومة بممارسة سياسة متعمدة لتجويع المشردين داخلياً في كيلك.

٦٣. المزاعم المستمرة بأن محاميد من دول مثل النيجر انتقلوا إلى دارفور، مستقرين في بعض المناطق، لا تزال غير مؤكدة إلى حد كبير. تقول أبالة الرزيقات ان المسألة غير قابلة للتفاوض: القبيلة واحدة لا تجزأها الحدود الوطنية.

٦٤. مقابلة أجرتها المؤلفة مع عبد الرحمن حسن، وهو محام ومندوب أم جلول في محادثات السلام في الدوحة، نيالا، سبتمبر ٢٠١٠.

٦٥. مقابلة سرية أجرتها المؤلفة مع نشطاء عرب، نيالا، سبتمبر ٢٠١٠.

٦٦. مقابلات سرية أجرتها المؤلفة، الخرطوم، أغسطس ٢٠١٠، نيالا، سبتمبر ٢٠١٠.

٦٧. يقال إن المخيمات تتموقع في عمار جديد، وتابلدي، وأم القرى، وكلها تحت "إشراف" حميتي.

٦٨. مقابلات أجرتها المؤلفة مع مسؤولين في بعثة اليوناميد ، الخرطوم، أغسطس ٢٠١٠، نيالا والجنينة، سبتمبر ٢٠١٠.

٦٩. مقابلات سرية أجرتها المؤلفة مع أجاويد الهبانية والرزيقات الجنوبية، نيالا، سبتمبر ٢٠١٠.

٧٠. طلب الأسلحة قدمه العقيد ابراهيم محمد عثمان، "بالنيابة عن القائد العام لقوات الدفاع الشعبي". واذن بالاسلحة العقيد بكري صالح، "بالنيابة عن نائب رئيس هيئة الاركان المشتركة".

٧١. مقابلة أجرتها المؤلفة مع يوسف الطيب، وكالة تنمية وتعمير دارفور، الخرطوم، يوليو ٢٠١٠. أظهرت الانتخابات العامة التي جرت في أبريل ٢٠١٠، بأن حزب المؤتمر الشعبي هو من أقوى أحزاب المعارضة في دارفور، بفوزه بثلاثة مقاعد من مجموعة سبعة نالتها المجموعات المعارضة. جميع المقاعد الثلاثة كانت في جنوب دارفور.

٧٢. راديو مرايا، ٢٠ أبريل ٢٠١٠. حصل موسى كاشا على ٣٠١,٧٦٧ صوتاً وحل ثانيا آدم يوسف بحصوله على ١٢٨,٥٥٢ صوتاً. وفي عام ٢٠٠٤ أدعت السلطات الحكومية بأن آدم يوسف هو زعيم محاولة انقلاب دبرها حزب المؤتمر الشعبي. اعتقل نحو ٧٠ من أعضاء حزب المؤتمر الشعبي. وغادر آدم يوسف البلاد بحسب التقارير.

٧٣. كما تجند حركة العدل والمساواة من أوساط مسيرية (بطن الحمر) كردفان، الذين يتلبسهم شعور حاد بخيانة حزب المؤتمر الوطني بحكم ما اعتبروه سلسلة من التنازلات غير المتبادلة – من فقدان ولاية غرب كردفان (دمجت في جنوب كردفان بموجب اتفاق السلام الشامل) إلى حكم محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي في يوليو ٢٠٠٩ المتصل بحدود منطقة أبيي، الذي صب لصالح، كما يقولون، نقوك دينكا.

٧٤. مقابلة بعثة اليوناميد لصلاح أبو السرة، زعيم الجبهة الشعبية الديمقراطية، وهي أول حركة مسلحة لجميع العرب، ومع رزيقات جنوبي، المكان لم يكشف عنه، أغسطس ٢٠٠٧.

٧٥. مقابلة المؤلفة مع عبد الرحمن المصري، زعيم قبيلة الرزيقات في جنوب مدينة نيالا، نيالا، سبتمبر ٢٠١٠.

٧٦. مقابلة أجرتها المؤلفة مع يوسف أحمد آدم، مدير أجاويد، منظمة غير حكومية لتسوية النزاعات، الفاشر، سبتمبر ٢٠١٠.

٧٧. مقابلات أجرتها المؤلفة مع أحمد سليمان بالاه، مجلس البدو، الخرطوم، يوليو ٢٠١٠، وعبد الرحمن حسن، وهو محام ومندوب أم جلول في محادثات السلام في الدوحة، نيالا، سبتمبر ٢٠١٠.

٧٨. مقابلات أجرتها المؤلفة مع كبار الرزيقات، الخرطوم، يوليو ٢٠١٠.

٧٩. مخبرو الأبالة يقولون ان الأبالة هاجمت بان جاديد في ٤٠ مركبة لاند كروزر بعدما نصبت صعدة كميناً وقتلت ضابطاً بارزاً في حرس الحدود وهو الجنرال الحجازي أمين كدادة في ام القرى. يقولون إن بان جديد كانت قرية واحدة من بين ثلاث قرى محروقة، الأمر الذي خلف ما مجموعه ١٧٦ قتيلاً، بينهم ١٥١ من صعدة.

٨٠. مقابلة سرية أجرتها المؤلفة، الخرطوم، يوليو ٢٠١٠.

٨١. مقابلة أجرتها المؤلفة مع أحمد سليمان بالاه، مجلس البدو، الخرطوم، يوليو ٢٠١٠.

٨٢. الطرد كان رد فعل الخرطوم الفوري على اتهام المحكمة الجنائية الدولية الرئيس البشير بتهمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

٨٣. مقابلة سرية أجرتها المؤلفة، الخرطوم، يوليو ٢٠١٠.

المراجع

Al Hayat. 2007. 'Army Denies Rebel Claims of Territory Control.' 3 August.

AU (African Union). 2009. Darfur: *The Quest for Peace, Justice and Reconciliation—Report of the African Union High-Level Panel on Darfur (AUPD).* October. <http://blogs.ssrc.org/sudan/wp-content/uploads/2009/10/AUPD-Report-Final-October-2009.pdf>

de Waal, Alex. 2010. 'Making Sense of Sudan—Numbers: Lethal Violence in Darfur—June.' Social Science Research Council Blogs. <http://blogs.ssrc.org/sudan/2010/07/13/lethal-violence-in-darfur-june/>

DPA (Darfur Peace Agreement). 2006. <http://allafrica.com/peaceafrica/resources/view/00010926.pdf>

Flint, Julie. 2009. Beyond 'Janjaweed': *Understanding the Militias of Darfur.* HSBA Working Paper No. 17. Geneva: Small Arms Survey. <http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-SWP-17-Beyond-Janjaweed.pdf>

— and Alex de Waal. 2008. *Darfur: A New History of a Long War.* London and New York: Zed Books.

Gettleman, Jeffrey. 2007. 'Chaos in Darfur on Rise as Arabs Fight with Arabs.' *New York Times.* 2 September.

GoS and SPLM/A (Government of Sudan and Sudan People's Liberation Movement/Army). 2005. The Comprehensive Peace Agreement between The Government of The Republic of The Sudan and The Sudan People's Liberation Movement/Sudan People's Liberation Army ('Comprehensive Peace Agreement'). Naivasha, Kenya. 9 January.

HRW (Human Rights Watch). 2010. 'UN: Strengthen Civilian Protection in Darfur.' <http://www.hrw.org/en/news/2010/07/19/un-strengthen-civilian-protection-darfur>

Johnson, Douglas H. 2010. *When Boundaries Become Borders: The Impact of Boundary-making in Southern Sudan's Frontier Zones.* London: Rift Valley Institute.

Satti, Yassir Hassan. 2009. 'Pastoralists, Land Rights and Migration Routes in Darfur: The Case of West Darfur State.' In Marcel Leroy, ed. *Environment and Conflict in Africa: Reflections on Darfur.* Ethiopia: University for Peace, pp. 259–69.

Shura Council of the Saada. 2010. 'Explanatory Statement about the Events that Occurred in Ban Jadeed Locality on 20/04/2010.'

Tubiana, Jérôme. 2009. 'Lire entre les lignes d'un conflit: fractures locales et actions internationales au coeur du Darfour.' *Afrique contemporaine,* No. 232. April, pp. 75–95.

Young, Helen, et al. 2009. Livelihoods, Power and Choice: *The Vulnerability of the Northern Rizaygat, Darfur, Sudan.* Medford, MA: Feinstein International Center. January.

نبذة عن المؤلف

جولي فلنت صحافية وباحثة في الشؤون السودانية. ألفت كتابين عن دارفور بالاشتراك مع أليكس دي وال – اخرهما "دارفور: تاريخ جديد لحرب طويلة". لقد عملت مستشارة في نزاع دارفور ومحادثات السلام بين الأطراف السودانية في أبوجا لمنظمات عالمية وجماعات حقوق الإنسان. وحضرت أربع جلسات للمحادثات على مدى سنتين.

مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة هو مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية بجنيف سويسرا. تقوم وزارة الشؤون الخارجية للفيدرالية السويسرية بدعم هذا المشروع، الذي انطلق سنة ١٩٩٩، كما تقوم حكومات بلجيكا، وكندا، وفنلندا، وألمانيا، وهولندا، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة بتقديم مساعدات متواصلة. ويعبر المشروع عن امتنانه لما يتلقاه من دعم من حكومات استراليا، والدانمرك، وفرنسا، وألمانيا، ونيوزيلندا، واسبانيا، والولايات المتحدة، بالإضافة إلى وكالات وبرامج ومعاهد مختلفة تابعة للأمم المتحدة.

أهداف مشروع مسح الأسلحة الصغيرة: أن يكون مصدراً أساسياً عاماً يغطي جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ أن يكون مركزاً مرجعياً للحكومات وصناع السياسات والباحثين والناشطين؛ أن يرصد المبادرات الوطنية والدولية (حكومية وغير حكومية) المعنية بالأسلحة الصغيرة؛ أن يدعم مساعي معالجة تأثيرات انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها؛ وأن يعمل على أن يكون مركز تبادل معلومات بحيث يجري تشارك المعلومات ونشر أفضل الممارسات. كما يرعى المشروع البحوث الميدانية وجهود جمع المعلومات ولا سيما في البلدان والأقاليم المتضررة. ويضطلع بالمشروع موظفون دوليون ذوو خبرات في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات الإنمائية وعلم الاجتماع. كما يتعاون المشروع مع شبكة من الباحثين والمعاهد الشريكة، والمنظمات غير الحكومية، وحكومات أكثر من ٥٠ دولة.

مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية
47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland

ت: ٤١٢٢٩٠٨٥٧٧٧+
ف: ٤١٢٢٧٣٢٢٧٣٨+
ب: *sas@smallarmssurvey.org*
م: *www.smallarmssurvey.org*

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري *(HSBA)*

إن التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان هو مشروع من عدة سنوات يديره مسح الأسلحة الصغيرة، وهو مشروع طُور بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان *(UNIMS)* وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي *(UNDP)* وطائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية الشريكة. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة وتجريبية والعمل على تعميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري *(HSBA)* على دعم مبادرات الحد من العنف، ومنها برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج *(DDR)* ونظم محفزة لجمع أسلحة المدنيين وكذلك مشروع إصلاح القطاع الأمني *(SSR)* وعمليات الحد من الأسلحة في جميع أنحاء السودان. كما يقدم مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان الاستشارة السياسية الضرورية للتصدي لحالة انعدام الأمن.

صممت أوراق العمل الصادرة عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري لتقدم تحليلات معمقة لمسائل تتصل بالأمن في السودان وعلى طول حدوده. كما يصدر عن المشروع تقارير مختصرة باسم تقارير السودان *(Issue Briefs)* تعطي صورة مصغرة دورية لمعلومات أساسية سلسة القراءة وتأتي في وقتها المناسب. وهاتان السلسلتان متوفرتان باللغتين الإنجليزية والعربية على العنوان التالي: *http://www.smallarmssurveysudan.com*

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان دعماً من منتدى المملكة المتحدة لمنع الصراع في العالم ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية. كما تلقى المشروع دعماً في السابق من صندوق السلام العالمي والأمن التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية ووكالة التنمية الدولية الدنمركية *(Danida)*.

للمزيد من المعلومات اتصل بـ:
كلير مك إيفوي، مدير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، مسح الأسلحة الصغيرة
Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland
ب: *claire.mcevoy@smallarmssurvey.org*
م: *http://www.smallarmssurveysudan.com*
محرر سلسلة أوراق عمل الـ*HSBA*: اميل ليبرن

إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري *(HSBA)*

تقارير السودان

العدد ١، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦
المجموعات المسلحة في السودان: قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣ (الإصدار الثاني)، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، فبراير/شباط ٢٠٠٧
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، يوليو/تموز ٢٠٠٧
الأسلحة والنفط ودارفور: تطور العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧
الإستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، فبراير/ شباط ٢٠٠٨
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، مارس/أذار ٢٠٠٨
لا "مشتركة" ولا "مدمجة": الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

العدد ١١، مايو/أيار ٢٠٠٨
حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، أغسطس/آب ٢٠٠٨
الإنجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد ١٣، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨
لا منزلة، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

العدد ١٤، مايو/أيار ٢٠٠٩
تضارب الأولويات:تحديات حكومة جنوب السودان الأمنية والاستجابات الأخيرة

العدد ١٥، ديسمبر/كانون الأول
العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

العدد ١٦، أبريل/نيسان
أعراض وأسباب: انعدام الأمن والتخلف التنموي في الاستوائية

أوراق العمل الخاصة بالسودان

العدد ١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦
قوات دفاع جنوب السودان عشية إعلان جوبا بقلم جون يونغ

العدد ٢ فبراير/شباط ٢٠٠٦
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل بقلم ريتشارد جارفيلد

العدد ٣ مايو/ايار ٢٠٠٧
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش بقلم جون يونغ

العدد ٤ مايو/ايار ٢٠٠٧
حدود صورية فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان بقلم جوشوا ماركس

العدد ٥ يونيو/ حزيران ٢٠٠٧
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض بقلم جون يونغ

العدد ٦ يوليو/ تموز ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشرذم المجموعات المتمردة في دارفور بقلم فكتور تانّر وجيروم توبيانا

العدد ٧ يوليو/تموز ٢٠٠٧
توترات الشمال – الجنوب وأفاق العودة إلى الحرب بقلم جون يونغ

العدد ٨ سبتمبر/ايلول ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات بقلم جون يونغ

العدد ١٠ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي بقلم ياغو سالمون

العدد ١١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٧
العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: حالة جونقلي بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٨
حرب تشاد – السودان بالوكالة و"دارفورة" تشاد: الخيال والحقيقة بقلم جيروم توبيانا

العدد ١٣ يونيو/ حزيران ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين بقلم ماركيه شوميروس

العدد ١٤ يوليو/تموز ٢٠٠٨
قِياس الخوف وانعدام الأمن: منظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية بقلم كلير مك ايفوي وريان موري

العدد ١٥ سبتمبر/ايلول ٢٠٠٨
صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات المشردين داخلياً في دارفور بقلم كليا كاهن

العدد ١٦ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩
طلقات في الظلام: حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لسنة ٢٠٠٨ بقلم آدم أوبراين

العدد ١٧ يونيو/حزيران ٢٠٠٩
ما بعد "الجنجويد": فهم ميليشيات دارفور بقلم جولي فلينت

العدد ١٨، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩
الالتفاف على القانون:تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل بقلم مايك لويس

العدد ١٩، يناير/كانون الثاني ٢٠١٠
الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور بقلم جولي فلينت

العدد ٢٠، ابريل/نيسان ٢٠١٠
مستقبل غامض: النزاع المسلح في جنوب السودان بقلم كلير ماكفوي وأميل ليبرن

العدد ٢١، يونيو/حزيران ٢٠١٠
توقعات غير واقعية: التحديات الحالية لإعادة إدماج جنوب السودان بقلم جولي برثفيلد

إصدارات أخرى لمسح الأسلحة الصغيرة

إصدارات غير دورية

1. *Re-Armament in Sierra Leone: One Year after the Lomé Peace Agreement,* by Eric Berman, December 2000.
2. *Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes*, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001.
3. *Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia*, by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001.
4. *Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency,* by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002.
5. *Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America,* by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002.
6. *Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia,* by Spyros Demetriou, November 2002.
7. *Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons,* by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002.
8. *Small Arms in the Pacific, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 20039* .
9. *Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen,* by Derek B. Miller, May 2003.
10. *Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation,* by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003.
11. *In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka,* by Chris Smith, October 2003.
12. *Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation,* by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8 (first printed as Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004).
13. *Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe,* by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1.
14. *Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for*

Disarmament, Demobilization, and Reintegration, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0.

15. *Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities,* edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4.
16. *Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe,* by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2.
17. *Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges,* by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9.
18. *Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand,* by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January2006 , ISBN 2-8288-0069-5.
19. *A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004,* by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7
20. *Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective,* by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007,2-8288-0090-3
21. *Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region,* by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6..
22. *Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District,* by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9.
23. *Gangs of Central America: Causes, Costs, and Interventions,* by Dennis Rogers, Robert Muggah, and Chris Stevenson, May 2009, ISBN 978-2-940415-13-7.
24. *Arms in and around Mauritania: National and Regional Security Implications,* by Stéphanie Pézard with Anne-Kathrin Glatz, June 2010, ISBN 978-2-940415-35-9 (also available in French).
25. *Transparency Counts: Assessing State Reporting on Small Arms Transfers,–2001 08,* by Jasna Lazarevic, June 2010, ISBN 978-2-940415-34-2

تقارير خاصة

1. *Humanitarianism under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons,* by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001.

2. *Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle,* commissioned by the International Organisation for Migration and the UN Development Programme, April 2002.

3. *Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo,* by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003.

4. *A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia, by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman,* commissioned by United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3.

5. *Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands,* by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8.

6. *La République Centrafricaine: une étude de cas sur les armes légères et les conflits,* by Eric G. Berman, published with financial support from UNDP, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3.

7. *Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime (Les armes légères au Burundi: après la paix, le défi du désarmement civil),* by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka with support from UNDP–Burundi and Oxfam–NOVIB, in English and French, ISBN 2-8288-0080-6.

8. *Quoi de neuf sur le front congolais? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo, par Robert Muggah et Ryan Nichols,* publié avec le Programme des Nations Unies pour le

Développement (PNUD)–République du Congo, décembre 2007, ISBN 2-8288-0089-X.

9. *Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buyback, and the Victims by Pablo Dreyfus, Luis Eduardo Guedes, Ben Lessing, Antônio Rangel Bandeira, Marcelo de Sousa Nascimento, and Patricia Silveira Rivero*, a study by the Small Arms Survey, Viva Rio, and ISER, December 2008, ISBN 2-8288-0102-0.

10. *Firearm-related Violence in Mozambique,* a joint publication of the Ministry of the Interior of Mozambique, the World Health Organization–Mozambique, and the Small Arms Survey, June 2009, ISBN 978-2-940415-14-4.

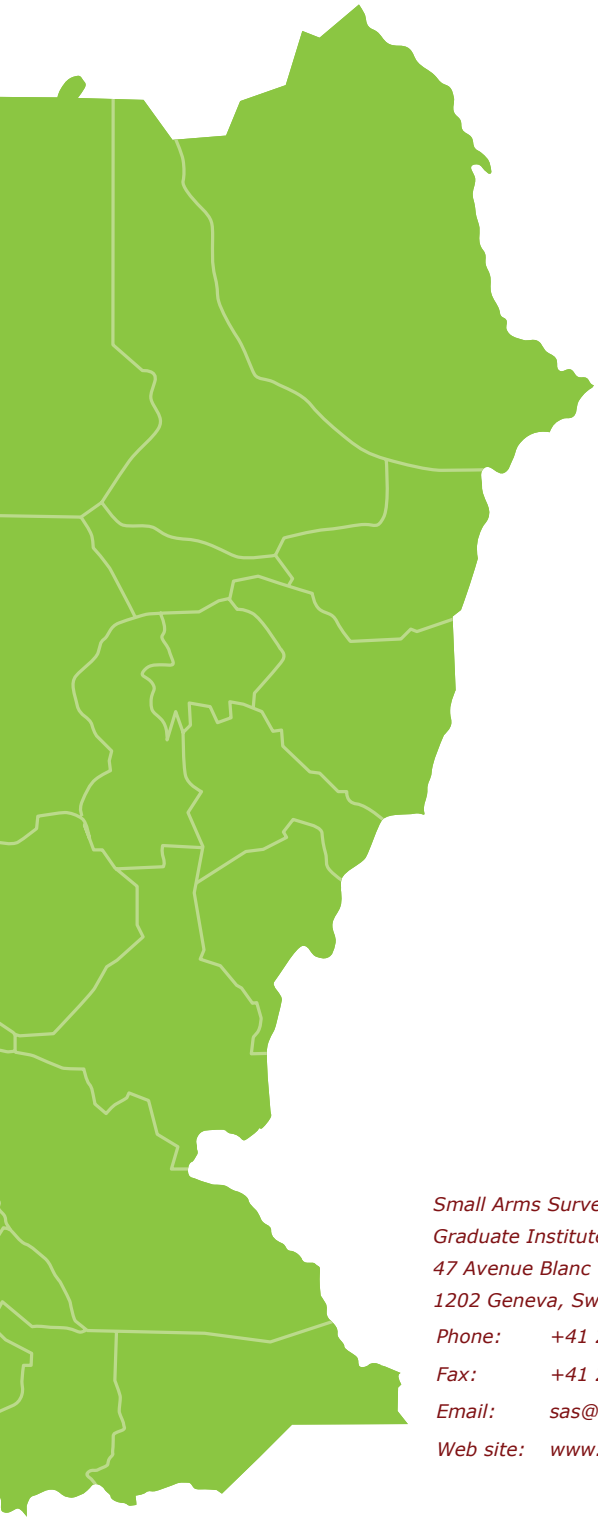

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc
1202 Geneva, Switzerland

Phone: +41 22 908 5777
Fax: +41 22 732 2738
Email: sas@smallarmssurvey.org
Web site: www.smallarmysurvey.org